وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/2023

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي(ل م د)

دفعة:2023

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

الاستثمار في القطاع المنجمي كآلية لتنويع النشاط الاقتصادي في الجزائر

–دراسة تجارب عربية مختارة-

من اعداد الطالبتين:

- خولة بن شرقية
- ابتسام رجب

اشراف الدكتور:

- عبد الحميد حفيظ

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tébessa

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نوفل سمايلي	أستاذ	رئيسا
عبد الحميد حفيظ	أستاذ	مشرفا ومقررا
فضيل رايس	أستاذ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علي من

نعم لا تحصى منها توفيقك إيانا لإنجاز هذا العمل

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى من سهرت الليالي لأجلي، إلى من أعطتني حبها وأحبتني أكثر من نفسها، إلى من

أضاءت لعيني بريق النجاح والأمل فكانت رمز دائما للطيبة والمحبة إليك حبيبتي وأعز

ما أملك في هذا الوجود

أمي الغالية

إلى الذي نزع الأشواك عن طريقي ليمهد لي طريق العلم، إلى الذي يشقى لنسعد ويتعب

لنرتاح، إلى من كان سندا لي وتاجا أرفع به رأسي أبي العزيز

إلى روح جدي وجدتي الطاهرة، أسأل الله العلي العظيم أن يتغمدهما برحمته الواسعة

ويسكنهما فسيح جناته

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء وكافة الأهل والأقارب، حفظهم الله

إلى صديقتي وأختي التي أنجبتها لي الدنيا ولم تنجبها أمي روفيدة ذوايبية

إلى زميلتي خولة التي شاركتني وقاسمتني جهد هذا النجاح

إلى جميع صديقاتي

إلى كل من شجعني على مواصلة وإتمام هذا العمل

وإلى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

ابتسام

اهداء

إلى أمي الغالية وأبي العزيز حفظهما الله وأطال عمرهما ووفقني لبرهما

إلى إخوتي تامر، أنيس، رؤية حفظهم الله ورعاهم.

إلى روح جدتي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى كل أفراد عائلتي وأقاربي وصديقاتي.

إلى زميلتي ابتسام التي شاركتني وقاسمتني جهد هذا النجاح

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

خولة

شكر وعرفان

الشكر لله العلي العظيم الذي من علينا بنعمة العلم ويسر لنا سبله ويسر لنا من يعيننا على تحصيله وعلمنا مالم نكن نعلم وهدانا إلى ما فيه الخير، وبفضله ونعمته توصلنا إلى إنجاز هذا العمل، ونسأله عز وجل أن يجعله نافع لنا ولغيرنا، وأن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه.

نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل والمشرف الدكتور "عبد الحميد حفيظ" عن الجهد الذي بذله طيلة مراحل انجاز هذه المذكرة، وعلى ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات أفادتنا في إتمامها.

فلك منا جميل التقدير والاحترام، يا أستاذنا، حفظك الله ورعاك.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور "نوفل سمايلي" والدكتور "فضيل رايس" لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وتخصيص جزء من وقتهم لقراءتها وابداء الملاحظات والتوجيهات.

ونتقدم بالشكر إلى كل شخص شجعنا ولو بكلمة طيبة ومدنا بالأمل ورفع معنوياتنا، ومن كان يسدي لنا النصيحة ومن ساعدنا وأفادنا بالمعلومات.

ونتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكل من ساهم سواء كان بدعائه أو بتقديم مساعدة.

جزاكم الله جميعا كل خير وبارك فيكم

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	II- I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول: الاستثمار وخصوصيته في قطاع المناجم	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار	03
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	03
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار	05
المطلب الثالث: محددات الاستثمار	09
المبحث الثاني: أسواق الاستثمار والمخاطر المتعلقة باتخاذ القرار فيها	10
المطلب الأول: أسواق الاستثمار وأدواتها	10
المطلب الثاني: قرار الاستثمار ومبادئه	13
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار	15
المبحث الثالث: طبيعة الاستثمارات في قطاع المناجم	19
المطلب الأول: مفهوم الأنشطة المنجمية	19
المطلب الثاني: الآليات القانونية لتنفيذ الاستثمارات في قطاع المناجم	21
المطلب الثالث: طرق تقييم جدوى المشروع المنجمي	22
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي	27
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	27
المطلب الثاني: أهداف ومبررات اللجوء للتنويع الاقتصادي	29
المطلب الثالث: آليات التنويع الاقتصادي	30
المبحث الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشراته	32
المطلب الأول: أنماط التنويع الاقتصادي	32
المطلب الثاني: محددات نجاح التنويع الاقتصادي	34
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	35
المبحث الثالث: دور الاستثمار الصناعي في قطاع المناجم في تحقيق التنويع الاقتصادي	38

المطلب الأول: مفاهيم حول الصناعة	38
المطلب الثاني: أنواع الصناعة	39
المطلب الثالث: مكانة الصناعة الاستخراجية والتحويلية للمعادن في التنويع الاقتصادي	41
خلاصة الفصل الثاني	46
الفصل الثالث: تحليل لأثر مساهمة الاستثمار في قطاع المناجم في تنويع الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول: واقع قطاع المناجم في الجزائر	49
المطلب الأول: احصائيات الخريطة الوطنية المنجمية	49
المطلب الثاني: جهود الجزائر في جذب الاستثمارات لقطاع المناجم	52
المبحث الثاني: دور قطاع المناجم في التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2019	55
المطلب الأول: مساهمة قطاع المناجم في الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2019	55
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المناجم في تنويع الصادرات للفترة 2010-2019	63
المبحث الثالث: الاستفادة من التجارب العربية في مجال الاستثمار في قطاع المناجم	68
المطلب الأول: تجربة المملكة السعودية	68
المطلب الثاني: تجربة المملكة الأردنية	71
خلاصة الفصل الثالث	74
خاتمة	76
قائمة المصادر والمراجع	80
الملاحق	87

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	أسعار المعادن في العالم للفترة: 2022/03/10-2023/03/10	42
(2)	أسعار منتجات الحديد لبعض الدول في يوم: 2023/03/10	43
(3)	استخراج الحديد للفترة: 2010-2019	56
(4)	استخراج الفوسفات للفترة: 2010-2019	57
(5)	استخراج المعادن الغير حديدية للفترة: 2010-2019	58
(6)	استخراج الذهب للفترة: 2010-2018	59
(7)	صادرات الاقتصاد الجزائري للفترة: 2010-2019	63
(8)	قيمة مؤشر هرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة: 2010-2019	64
(9)	صادرات الصناعة التحويلية للمعادن للفترة: 2010-2019	66
(10)	القيمة المقدرة للموارد المعدنية في المملكة السعودية	70

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	أسعار الرصاص و الزنك للفترة: 2022/03/10-2023/03/10	44
(2)	أسعار الفضة للفترة: 2022/03/10-2023/03/10	45
(3)	تطور الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع المنجمي خلال الفترة: 2010-2019	55
(4)	استخراج الحديد للفترة: 2010-2019	57
(5)	استخراج الفوسفات للفترة: 2010-2019	58
(6)	استخراج المعادن الغير حديدية للفترة: 2010-2019	59
(7)	استخراج الذهب للفترة: 2010-2018	60
(8)	الصناعة التحويلية للحديد والصلب للفترة: 2010-2019	61
(9)	الصناعة التحويلية للأسمدة الفوسفاتية للفترة: 2010-2019	62
(10)	قيمة مؤشر هرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة: 2010-2019	64
(11)	نصيب الصناعة الاستخراجية للمعادن الخام من الصادرات والواردات للفترة: 2010-2019	65

مقدمة

تمهيد:

يعد الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشرا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التطورات العالمية، نظرا للدور الذي يؤديه في تشغيل الطاقة الانتاجية والموارد البشرية وزيادة الدخل الوطني، بالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، الا أن هذا الهدف ليس سهل التحقق بالنظر الى التحديات التي قد تواجهها الدول النامية.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية تسعى هي الأخرى للخروج من دائرة الطابع الريعي، وتهدف لتشجيع استثمارات في عديد من القطاعات الاقتصادية، فهي تعتمد على أكثر من 90% من الايرادات العامة على العوائد النفطية، كما أن الاهتمام بقطاعي الفلاحة والسياحة اللذان يتصلان بمواسم معينة لا يكفي لتنويع مداخيل البلاد، لذلك كان لا بد على الجزائر التفكير في بديل من شأنه أن ينوع مصادر خلق الثروة، والتوجه الجديد للجزائر يراعي اهتماما بالغا لقطاع المناجم الذي يدخل ضمن مساعيها لتنويع مصادر دخلها، فضلا عن الاستغلال العقلاني للموارد المعدنية التي يزخر بها البلد خصوصا في ظل ارتفاع أسعار المواد الأولية والمعادن في الأسواق الدولية، ولقد أضحى تطور الاقتصاد الوطني مرتبطا بتنوع الموارد المنجمية المستغلة التي تمثل عامل من عوامل الانتاج الصناعي، فالجزائر اليوم تسعى لبناء اقتصاد قوي متنوع مدرا للثروة صانعا للرفاه موفرا مناصب شغل بعيدا عن ريع المحروقات، ونظرا لأهمية نشاطات قطاع المناجم قامت الجزائر بإصدار العديد من النصوص التشريعية من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي، كنتيجة لذلك تم صدور قانون 01-10 المؤرخ في 2001/07/03، ثم تم تعديله بموجب القانون رقم05-14 المؤرخ في 2014/02/24، والذي يوضح كيفية ممارسة النشاطات المنجمية من بحث واستغلال لترقية الاستثمار في هذا القطاع، وانطلاقا من هنا يتضح أن الجزائر أصبحت تولي أهمية بالغة لدعم الاستثمار في قطاع المناجم لأجل تنويع نشاطها الاقتصادي.

- اشكالية الدراسة:

من خلال ما تم التطرق اليه تتبلور اشكالية الدراسة والتي تصاغ في التساؤل التالي:

- **ما مدى مساهمة الاستثمار في قطاع المناجم في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر؟ وكيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول العربية في ذلك؟**

- التساؤلات الفرعية:

تنبثق من الاشكالية المطروحة التساؤلات الفرعية التالية:

- بما تتميز الاستثمارات في القطاع المنجمي؟
- كيف يمكن للقطاع المنجمي أن يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ما هو مستوى أداء قطاع المناجم في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تتميز الاستثمارات في قطاع المناجم بأنها أنشطة اقتصادية لها شروط وضوابط تحكمها.
- يمكن للقطاع المنجمي أن يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال عمليات التصنيع، كتحويل الثروات المنجمية أو المعادن من حالتها المعدنية الطبيعية إلى منتجات جديدة يمكن استعمالها في عدة مجالات.
- يحتل القطاع المنجمي مكانة خاصة في الاقتصاد الوطني فهو يساهم في خلق الثروة وتنويع الاقتصاد الوطني كما يعد بديل استراتيجي للخروج من تبعية قطاع المحروقات.

- **أهمية الدراسة :**

- امكانية قطاع المناجم أن يصبح بديلا تنمويا مساهما في تنويع مصادر الدخل ومنشطا لباقي القطاعات الاقتصادية.
- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تطوير قطاع المناجم علما أن الجزائر تتوفر على امكانيات هائلة للريادة في هذا القطاع تؤهلها أن تكون بلدا مصدرا للمعادن الخام والمصنعة بامتياز.
- قطاع المناجم يمكنه جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر وبالتالي دخول العملة الصعبة للبلد والانفتاح التجاري.

- **أهداف الدراسة :**

يكمن الهدف الأساسي لهذا البحث في ايجاد قطاع بديل لقطاع المحروقات من شأنه تعزيز جذب الاستثمارات وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال ابراز الامكانيات التي تزخر بها الجزائر في قطاع المناجم والتي تؤهلها للريادة في هذا القطاع.

- **منهج الدراسة :**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي في الشق النظري والمنهجين الوصفي والتحليلي في الشق التطبيقي، والذي يلائم طبيعة الموضوع محل الدراسة، وكركيزة

أساسية لعرض محتويات الدراسة من مفاهيم متعلقة بالاستثمار في قطاع المناجم وطبيعته وكذلك تحليل واقع مساهمة القطاع المنجمي في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات.

- **دوافع اختيار الموضوع :**

هناك دوافع وأسباب تقودنا الى البحث في هذا الموضوع دون غيره من المواضيع الأخرى، فضلا عن أهميته توجد أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تكمن فيما يلي:

1- دوافع موضوعية :

يعود الاهتمام بموضوع الاستثمار في قطاع المناجم كأحد القطاعات التي يمكنها المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني منذ انعقاد الندوة الوطنية حول الانعاش الاقتصادي في أوت 2020 حيث استخلص منه ضرورة الاهتمام بقطاع المناجم وتجسد ذلك من خلال عدة قرارات اتخذت في أكثر من مجلس وزاري مع التأكيد على تكييف النصوص القانونية لجلب المستثمرين الوطنيين والشركاء الاجانب.

2- دوافع ذاتية:

- الميل للبحث في مجال الدراسات الكلية
- الرغبة في التطرق لموضوع جديد كليا بعيدا عن المواضيع المتكررة والمهتلكة.
- الرغبة في التعرف على قطاع المناجم والتعريف بإمكانيات الجزائر وثرواتها المعدنية الهائلة.

- **الدراسات السابقة:**

- دراسة نصر حميداتو ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر و المملكة العربية السعودية ، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2019/2018، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة2000-2016، والتي تمثل فترة مخططات التنمية الاقتصادية المخصصة لإنعاش الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، ومن أجل ذلك، قامت الدولتين بإجراء تعديلات في القوانين والتشريعات وإعطاء الضمانات والتحفيزات من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية إليهما. حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي ودراسة التأثير بينهما في كلى الدولتين محل الدراسة.

- دراسة مهدي قيطون، أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية قياسية للفترة(2000-2016)-حالة الجزائر-،دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي،2019/2018، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة"2000-2016" وتضمنت الدراسة الإطار الفكري للاستثمار، والذي يبرز اختلاف وجهات النظر في التحليل بين المدارس الاقتصادية، كما تطرقت الدراسة لدور التدفقات الاستثمارية في دعم النمو الاقتصادي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية، بالإضافة للمحددات التي تقيد متغير الاستثمار بطريقة مباشرة، وكذا أسواق الاستثمار وأهم الأدوات المتداولة ضمنها.
- **صعوبات الدراسة:**
- موضوع غير متناول سابقا.
- وجود تناقض في الاحصائيات لأنه لا توجد سلطة واحدة معينة مختصة بجمع كل المعلومات، فمثلا لدينا الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، كلها تصرح بمعلومات مختلفة فيما بينها، مما استوجب علينا البحث في جميعها.
- صعوبة الحصول على المراجع والمعلومات.
- **هيكل الدراسة:**

لغرض الإجابة على الاشكالية المطروحة في البحث، والأسئلة الفرعية عنها، فقد اقتضت هذه الدراسة تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** و المعنون بالاستثمار وخصوصيته في قطاع المناجم، وهو مقسم لثلاث مباحث، المبحث الأول يتم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار، والمبحث الثاني لأسواق الاستثمار والمخاطر المتعلقة باتخاذ القرار فيها، فيما يتم التطرق من خلال المبحث الثالث لطبيعة الاستثمارات في قطاع المناجم.
- **الفصل الثاني:** خصص للإطار النظري للتنويع الاقتصادي، ويتناول هو الآخر ثلاث مباحث، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي، والمبحث الثاني مخصص للتعرف على آليات التنويع الاقتصادي ومؤشراته، فيما يتم التطرق من خلال المبحث الثالث لدور الاستثمار الصناعي في المناجم في تحقيق التنويع الاقتصادي.

- **الفصل الثالث:** يتناول تحليل لأثر مساهمة الاستثمار في القطاع المنجمي في التنويع الاقتصادي، يتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث سيتم تسليط الضوء في المبحث الأول على واقع القطاع المنجمي في الجزائر، ثم في المبحث الثاني الى ابراز دور قطاع المناجم في التنويع الاقتصادي في الجزائر، فيما يتم التطرق في المبحث الثالث و الأخير الى الاستفادة من التجارب العربية في مجال الاستثمار في القطاع المنجمي.

الفصل الأول

الاستثمار وخصوصيته في قطاع المناجم

مقدمة الفصل الاول:

أصبحت أغلب الدول على اختلاف درجة تقدم اقتصاداتها تنظر الى الاستثمار على أنه ضرورة حتمية، اذ يشكل أحد المتغيرات المؤثرة في تطور المؤسسات وبالتالي تطور الاقتصاد العام للبلد نظرا لما يحققه من زيادة في الطاقة الانتاجية للصناعات واستغلال الموارد البشرية، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة بالإضافة الى مواكبة العصر لما جاء معه من تطور تكنولوجي، فنقص حجم الاستثمارات في البلد ينتج عنه مشاكل اقتصادية لذلك يجب تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار حتى يكون فعلا في خدمة التنمية الاقتصادية، ومن بين النشاطات التي تعد من أكثر المجالات إغراءا للاستثمار نجد النشاط المنجمي الذي يشمل مجموعة من الأشغال تتحذ صور متعددة تتعلق باستخراج مواد مرتبطة بنشاط الاستغلال المنجمي إلا أن هذا النشاط تحكمه ضوابط وقوانين، وقصد الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالاستثمار والنشاط المنجمي سيتم التطرق في هذا الفصل المعنون بالاستثمار وخصوصيته في قطاع المناجم إلى ما يلي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار.
- المبحث الثاني: أسواق الاستثمار والمخاطر المتعلقة باتخاذ القرار فيها.
- المبحث الثالث: طبيعة الاستثمارات في قطاع المناجم.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار

حظي الاستثمار على غرار العديد من المتغيرات الاقتصادية باهتمام بالغ من طرف الاقتصاديين كونه يمثل عنصر حيوي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، باختلاف أنواعه فمن الناحية النظرية نجد أن كل النظريات على الرغم من اختلافات مدارسها الا أنها تشترك في اعتبار أن الاستثمار من أهم عوامل الإنتاج ويساهم في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية كثيرة، ومن خلال هذا المبحث سيتم إعطاء مفهوم للاستثمار وتبيان أنواعه ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

لقد تعددت محاولات إعطاء مفهوم شامل للاستثمار من قبل الباحثين الاقتصاديين فاختلفوا في تعريفه وحصر أهدافه وأهميته نظرا لتعدد مجالات الاستثمار لذلك ينبغي في هذا المطلب التعرف على المفاهيم المختلفة للاستثمار وكذا أهدافه وأهميته.

1- تعريف الاستثمار

يتم تقسيم الدخل الوطني في الحسابات الوطنية إلى أربعة أقسام هي: الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي وصافي الميزان التجاري، فالاستثمار يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية، إذ يوجد تعاريف عديدة ومتنوعة للاستثمار هي النحو التالي:

1-1- الاستثمار بالمعنى الاقتصادي

هو اكتساب موجودات مادية، وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمير للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج، وهو ما يضيف منفعة تكون على شكل سلع وخدمات، وهذا الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية، وبالتالي فإذا كان المال عنصر الإنتاج فلابد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة.[1]

1-2- الاستثمار في الفكر الإداري والمحاسبي

عادة ينظر إلى الاستثمار من قبل رجال الإدارة على أنه اكتساب الموجودات المالية، أي التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع....الخ، أما في المحاسبة تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات المادية والمعنوية للمنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة، الهدف

[1]- طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ط1، ص ص: 13-14.

ليس بيعها بل استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها، كالأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج وبراءات الاختراع....الخ.[1]

1-3- الاستثمار بالمفهوم المالي

يتمثل الاستثمار من وجهة النظر المالية في مجموع النفقات التي تستوي عبر الزمن مداخيل تمكن من تغطية النفقات الابتدائية التي استلزمها المشروع الاستثماري.[2]

ومن خلال ما سبق من تعاريف والتي مست جانب معين من الاستثمار دون حصر معناه الشامل يمكن القول أن الاستثمار هو التخلي عن الأموال المتاحة لفترة زمنية معينة، من أجل استغلالها وتوظيفها في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة، بهدف تعظيم العائد منها والحصول على تدفقات مالية مستقبلية وخلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة رأس المال والثروة.

2- أهمية الاستثمار

تظهر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني وكذلك على مستوى الفرد على حد سواء، ويمكن تناول ذلك وفق الآتي:[3]

2-1- الأهمية على مستوى الفرد

يمكن حصر أهمية الاستثمار على مستوى الفرد فيما يلي:

- يساعد المستثمر في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار.
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المنتظمة أو الغير منتظمة.
- يساهم في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح.

2-2- الأهمية على المستوى الوطني

يمكن حصر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني فيما يلي:

- زيادة الدخل الوطني للبلاد.
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

---

[1]- الزين منصوري، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ط1، ص: 18.

[2]- هواري معراج وآخرون، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ط1، ص: 42.

[3]- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ط1، ص: 33.

3- أهداف الاستثمار

للاستثمار أهداف تتمثل في ما يلي: [1]

3-1- الأهداف الاقتصادية

يساهم الاستثمار في:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج، فضلا عن زيادة الدخل الوطني.

- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على إيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها.

- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين، والحد من الواردات والعمل على زيادة الصادرات لتحسين ميزان المدفوعات.

3-2- الأهداف التكنولوجية

يمكن حصر أهم الأهداف التكنولوجية للاستثمار فيما يلي:

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية.

- استيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.

- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

3-3- الأهداف الاجتماعية

تتمثل أهم الأهداف الاجتماعية للاستثمار فيما يلي:

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام الاستثمار كأداة الإسراع بالتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.

- القضاء على البطالة التي تؤدي إلى بؤر الفساد الاجتماعي.

- تحقيق العمالة في توزيع الثروة وناتج التشغيل لهذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.

[1]- آدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص: 7.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

للاستثمار أنواع مختلفة تختلف حسب أداة الاستثمار الذي يختارها المستثمر، كما يتنوع الاستثمار حسب الهدف والوسائل والعائد والمخاطر، وثمة أنواع كثيرة وتصنيفات مختلفة للاستثمارات تختلف باختلاف النظرة إليها وسيتم تسليط الضوء على أبرز التصنيفات الاستثمارية.

1- تصنيف الاستثمارات وفقا لآجالها

تقسم الاستثمارات من حيث مدتها إلى:[1]

1-1- استثمارات قصيرة الأجل

وهي الاستثمارات التي تقل مدة التوظيف فيها عن السنة كشراء أوراق مالية يتوقع أن يحتفظ بها لأقل من سنة، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

1-2- استثمارات متوسطة الأجل:

وهي الاستثمارات التي تتراوح مدتها بين السنتين وخمس سنوات كالسندات التي تصدرها الشركات الكبرى لتمويل استثماراتها وهي التي تحقق الأهداف الاستراتيجية التي تريدها الشركة.

1-3- استثمارات طويلة الأجل

تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع خمس سنوات وهي الأصول التي تنوي الشركة الاحتفاظ بها كالعقارات مثلا وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة.

2- تصنيف الاستثمارات وفق للعائد الناجم عنها:

تقسم الاستثمارات وفق العائد الناجم عنها الى:[2]

2-1- استثمارات ذات عائد ثابت:

كأن يقوم المستثمر هنا بالاكتتاب في أوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات, الأسهم الممتازة, وإيداع الأموال لدى البنوك.

2-2- استثمارات ذات عائد متقلب:

الاستثمارات ذات العائد المتقلب يكون فيها العائد متغير من فترة لأخرى، أو من مشروع لآخر، كأن يقوم المستثمر بالاكتتاب في أسهم عادية أو يقوم بالمتاجرة ببعض السلع والخدمات.

---

[1]- حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992، ص: 40.

[2]- مروان شموط وكنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص: 18.

3-تصنيف الاستثمارات وفقا لقطاعات الاستثمار:

تقسم الاستثمارات وفقا لقطاعات الاستثمار الى القطاع العام والقطاع الخاص:[1]

3-1- استثمارات القطاع الخاص

يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة، ويكون هدفه النهائي تحقيق الأرباح.

3-2- الاستثمار العام

هو الاستثمار التابع لشركات حكومية أو ما يطلق عليها القطاع العام، وتكون أهدافه اجتماعية أي لصالح المجتمع.

4- تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها

تتمثل طبيعة الاستثمارات في الشكل الذي يأخذه والصفة التي يتمتع بها، وفي هذا الصدد يمكن أن تقسم الاستثمارات إلى:[2]

4-1- الاستثمارات العينية

يشمل هذا النوع من الاستثمارات تلك التي تكون فيها الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية جديدة وتؤدي إلى خلق قيم جديدة، وهو بذلك يشمل الاستثمار في مختلف الأصول التي لها كيان مادي ملموس مثل: الأراضي، العقارات، ومختلف التجهيزات الإنتاجية التي تؤدي إلى خلق منتجات مادية وخدمية جديدة تساهم في زيادة الثروة.

4-2- الاستثمارات المالية

وهي عبارة عن استثمارات لا تؤدي إلى خلق القيم، وإنما تؤدي إلى انتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية، والأصول المالية هي أوراق تشير إلى حقوق حاملها فهي دليل الملكية للمستثمر كالأسهم والسندات.

5- تصنيف الاستثمارات وفقا للجنسية

تصنف الاستثمارات حسب التقسيم الجغرافي إلى:[3]

---

[1]- فاتن عبد الأول منشى، **الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، دون بلد نشر، 2019، ط1، ص: 20.

[2]- نصر الدين نمري، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري "دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية الصناعية الجزائر العاصمة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص: 9.

[3]- حسني علي خريوش وآخرون، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 34.

5-1- استثمار محلي أو استثمار وطني

ويعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، أي مجموع مدخرات الأفراد والفوائض التي تحول إلى استثمارات من طرف الدولة.

5-2- الاستثمار الدولي أو الأجنبي

وهو الاستثمار خارج البلد الأصلي، بحيث يتم في البلد المضيف وقد يتخذ الصيغة المباشرة أو الغير المباشرة.

6- تصنيف الاستثمارات وفقا لغايتها

ومن أهم هذه الاستثمارات يتم ذكر:[1]

6-1- الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية

تشمل الاستثمارات الإحلالية أو استثمارات التجديد وهي استثمارات تهدف إلى إحلال التجهيزات القديمة بأخرى جديدة ما يسبب اهتلاك الآلة أو التقادم التكنولوجي، كذلك الاستثمارات التوسعية، والغرض منها توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية وذلك بإضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية، وكذلك استثمارات التنويع التي تهدف إلى خلق منتجات جديدة أو تهدف إلى اختراق أسواق أخرى.

6-2- الاستثمارات الاستراتيجية

تتميز بضخامة حجمها وارتفاع مستوى المخاطر فيها، وتهدف إلى خلق الظروف الملائمة من أجل ضمان مستقبل المؤسسة، كما يصعب قياس المردودية فيها، كونها استثمارات طويلة الأجل.

7- تصنيف الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين

تنقسم إلى:[2]

7-1- استثمارات الشركات التجارية

وهي الشركات التي تعتمد بالدرجة الأولى على المتاجرة بالسلع والخدمات، وهذا النوع من الاستثمارات يسهل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة.

---

[1]- نصر الدين نمري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[2]- مروان شموط وكنجو عبود كنجو، **مرجع سبق ذكره**، ص: 20.

7-2- استثمارات الشركات الزراعية

أي الاستثمارات التي يعتمد نشاطها الأساس على زراعة مختلف أنواع المزروعات، وتعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض عوائدها نظرا لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.

7-3- استثمارات الشركات الصناعية

أي الشركات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع للاستهلاك أو الاستعمال، ويساهم هذا النوع في تطوير الدول الصناعية.

7-4- استثمارات الشركات الخدمية

تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل الماء والكهرباء، الاتصالات، النقل....الخ، وهذه المنشآت تساهم في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المنشآت الأخرى في القطاعات المختلفة. بالإضافة إلى استثمارات المهن الحرة كالحلاقين والنجارين والاستثمارات العقارية.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار

يتحدد الاستثمار بعدد من الظروف الاقتصادية والسياسية الاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد، لكن الظروف أو المتغيرات الاقتصادية هي المحدد الذي سيتم التركيز عليه وفق الآتي:

1- الائتمان المصرفي

إن مدى توافر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل(التشغيلي) أو رأس المال الثابت (الرأسمالي)، يعتبر عاملا محددا ومؤثرا على الاستثمار وبالعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم الاستثمار.[1]

2- مدى توافر النقد الأجنبي

من المفهوم أن السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات التي تحتاجها الاقتصادات النامية غالب ما يتم استيرادها من الخارج، وبذلك تنشا الحاجة إلى النقد الأجنبي لسداد ثمن هذه الواردات، الذي ربما لا يكون متاح أو متوفر كنتيجة لاختلال ميزان المدفوعات أو بسبب الأولويات الاقتصادية أو الضروريات، مثل سداد أعباء خدمة الدين الخارجي، مما يؤثر على القرار الاستثماري.[2]

---

[1]- قاسم نايف علوان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 38.

[2]- عادل عبد العظيم، **اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 67، الكويت، نوفمبر2007، ص: 14.

3- عدم استقرار الاقتصاد الكلي

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحوافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشاريع جديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي ومن بينها، سعر الفائدة، سعر الصرف، مستوى البطالة والتضخم.[1]

المبحث الثاني: أسواق الاستثمار والمخاطر المتعلقة باتخاذ القرار فيها

تعتبر أسواق الاستثمار المكان أو الكيان الذي تتوافر فيه عروض وطلبات تداول الأوراق ويتم ذلك في سوق مركزي منظم، من خلال منصة خاصة مثل سوق الأسهم، أو في سوق غير منظم ونسميه هنا التداول خارج المنصة. ولقد أدى تنوع وتعدد الاستثمارات وقنوات تدفق رأس المال الاستثماري، أو ما يعرف برأس المال المخاطر الذي يعرف على أنه شكل من أشكال التمويل الذي تقدمه شركات رأس المال الاستثماري، أو صناديق الشركات الناشئة والشركات في مراحلها الأولى، التي يعتقد أنها تتمتع بإمكانيات نمو عالية والتي أظهرت نموا مرتفعا، إلى بروز عدة أسواق تساعد على القضاء على الإنفاق الاستثماري وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أسواق الاستثمار وأدواتها

تتميز أسواق الاستثمار بمجموعة من الأدوات يمكن إيجازها في العناصر التالية:

1- الاستثمار في الأوراق المالية

تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها ، وهي على عدة أنواع تختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق ولها العديد من القيم، وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية أي مقدار الزمن لتحويل الأوراق المالية إلى نقد ولكن تتعرض لمخاطر أخرى، ويحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدفي الربحية والسيولة في آن واحد.[2]

وللاستثمار المالي أدوات يمكن دراستها على النحو التالي:

---

[1] _ هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية للفترة 1980-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص: 39.

[2]- دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 53.

1-1- السندات

تعتبر السندات أكثر أدوات الائتمان شيوعا والسند هو ورقة مالية ذات دخل ثابت ووثيقة تحدد مقدار العائد والجدول الزمني لدفعه، وبالنسبة لأجل استحقاق السندات هناك سندات الدين العام التي تحدد بتاريخ استحقاق معين قد يطول أو يقصر، ومنها السندات الأبدية التي ليس لها أجل محدد للاستحقاق أي لا تلتزم الحكومة بسداده في أجل معين، بل تلتزم بدفع الفوائد حتى يحين وقت السداد الذي تحدده هي بإرادتها في الوقت الذي تراه مناسبا، خاصة في أوقات تحقيقها لفائض في موازنتها العامة.[1]

1-2- الأسهم

السهم هو جزء من رأس مال الشركة (المساهمة) وهو يمثل حق المساهم مقدرا بالنقود لتحديد مسؤوليته ونصيبه في الربح، وعادة يكون رأس مال الشركة المساهمة مقسم إلى أجزاء متساوية، يسمى كلا منها سهما ويكتب فيه (أي يشتري من قبل الناس) دون الحاجة إلى توفر الثقة الشخصية بينهم.

ومن الأسهم:[2]

1-2-1- الأسهم العادية

ليس لحملة هذه الأسهم أية امتيازات سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة لقبض القيمة عند التصفية.

1-2-2- الأسهم الممتازة

يكون لحملة هذه الأسهم نسبة معينة من الربح قبل غيرهم كما أن لهم حق الأولوية في قبض قيمة الأسهم من أموال الشركة عند تصفيتها.

2- الاستثمار في العملات الأجنبية

تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم مثل: لندن، وباريس، وفرانكفورت، ونيويورك وغيرها.

ويتميز سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بـــ:[1]

---

[1]- سعاد يحيى، دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية وآفاق تطويرها-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي(2008-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص:51 .

[2]- طاهر حيدر حردان، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

– حساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الاستثمار فيه، ولعلا من أهم أنواع المخاطرة التي يتعرض لها سوق العملات الأجنبية هي: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان.

– هو أنه سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

3- صناديق الاستثمار

صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات (بنك أو شركة استثمار مثلا) وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة، تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائد مجزيا وضمن مستوياته معقولة من المخاطرة عن طريق الاستفادة من مزايا التنويع، ومراعات ما يعرف بقاعدة الرجل الحريص وذلك في إدارة موجودات الصندوق.[2]

4- الاستثمار في العقارات

هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته ويعد من الاستثمارات المريحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال وتحتاج إلى رأسمال كبير للاستثمار، ويأتي الاستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من بين أدوات الاستثمار الأخرى كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار وأكثر أنواع الاستثمارات العقارية هو في شراء المنازل ويكون عادة الدفع بالآجل لسنوات تتراوح ما بين 10–20 سنة والنوع الثاني من الاستثمار العقاري هو شراء الأراضي بهدف انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل والحصول على الأرباح ولكن على المستثمر أن يأخذ بنظر الاعتبار العمولات والرسوم والضرائب المدفوعة عن عملية الشراء وعدم إمكانية البيع بالسعر المطلوب من المستثمر لأن هذا النوع من الاستثمار يتصف بانخفاض سيولته مقارنة بالأوراق المالية.[3]

---

[1]– محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2004، ط3، ص: 87.

[2]– محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 92.

[3]– دريد كامل آل شبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 55.

5- الاستثمار في السلع

تعد السلع إحدى أدوات الاستثمار المهمة نظرا لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة, وخاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب أصنافها داخل هذه الأسواق, مثل سوق الشاي السيلاني في سيرلانكا، وسوق الذهب في لندن والقطن في نيويورك....وأغلب عقود التعامل بهذه السلع تتم بطريقة العقود المستقبلية، التي هي عبارة عن عقد بين طرفين الطرف الأول الذي ينتج السلعة والطرف الآخر الوكيل.[1]

6- الاستثمار في المشروعات الاقتصادية

تتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية، وتتصف هذه الاستثمارات بكونها استثمارات في أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها، ومن ميزاتها أنها تساهم بإنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي" أي إضافة قيمة جديدة للاقتصاد" وتزيد من ثروة المالكين وعلى مستوى البلد فإنها تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي المحلي و تراكم رأس المال الثابت.[2]

المطلب الثاني: قرار الاستثمار ومبادئه

إن عملية اتخاذ قرار الاستثمار تعد أمرا حاسما وهاما في حياة المنشأة تتطلب التخطيط لها وذلك بإعداد خطة طويلة الأجل تراعي ترتيب مصادر التمويل المختلفة، وتضمن توافرها دائما وقت الحاجة إليها مع تطور عمل المشروع الاستثماري، على أن يؤدي ذلك في النهاية إلى تعظيم حقوق الملاك والمساهمين.

وعملية التخطيط السليمة تتطلب اعداد دراسات الجدوى لغرض اتخاذ القرار الاستثماري السليم في الوقت المناسب.

1- تعريف القرار الاستثماري

هو عملية اختيار بديل من البدائل الاستثمارية التي تم تحديدها بناء على مشروع استثماري مخطط له، مقابل المخاطرة بقدر من الأموال من أجل تحقيق عوائد مستقبلية متوقعة خلال فترة زمنية محددة، مع ضرورة مراعاة مختلف الظروف المحيطة بالمؤسسة، التي لها تأثير مباشر أوغير مباشر

[1]- نفس المرجع، ص ص: 56-57.

[2]- نفس المرجع، ص: 59.

على هذا القرار.[1] كما يمكن تعريفه: هو عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة.[2]

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن القرار الاستثماري هو قرار يتضمن تخصيص قدر من الأموال مخاطر بها في سبيل الحصول على عوائد مستقبلية متوقعة خلال فترة زمنية محددة، فهو قرار يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي تم تحديده بناءا على مشروع استثماري.

2- مراحل اتخاذ قرار الاستثمار

هناك أربع مراحل أساسية لاتخاذ قرار الاستثمار وهي:[3]

2-1- تحديد نوعية الاستثمار

حيث يتطلب الشروع في اتخاذ قرار استثمار طويل الأجل أن تقوم الشركة بتجميع البيانات الخاصة بالاستثمارات المتاحة وتحليلها ووضع البدائل المختلفة لاختيار أفضلها، ثم اختيار بدائل التنفيذ والتمويل الاقتصادية والمشروعات الاستثمارية طويلة الأجل المحتملة التنفيذ.

2-2- تحديد البدائل الممكنة

قد تتعدد البدائل المتاحة للمستثمر وفي هذه الحالة يجب تحديد مزايا وعيوب كل بديل(عائد أو تكلفة) تمهيدا للاختيار، وفي حالات أخرى تنحصر الاختيارات في بديل واحد وهنا يتم تحديد التكلفة والعائد له لاتخاذ قرار القبول أو الرفض.

2-3- تحديد مزايا وعيوب كل بديل

يتم ذلك باتباع طرق تقييم موضوعية تعطي عند تطبيقها على كل بديل نتائج رقمية تعبر عن النتيجة النهائية للمقابلة بين التكلفة والعائد المرتبطة بالبديل المطروح.

2-4- اتخاذ القرار الاستثماري

يتم ذلك من خلال نتائج المرحلة السابقة وذلك بإقرار البديل الذي ينتج عنه أفضل نتائج رقمية.

---

[1]- سليم بن رحمون، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص: 43.

[2]- عبد الحكيم سليماني، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد دراسة حالة مؤسسة اقتصادية -الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص: 46.

[3]- الزين منصوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 66-67.

يظهر مما سبق أن عملية الإنفاق الاستثماري تتطلب تحديد حجم ونوعية الاستثمار المزعم تنفيذه ومن ثم تقييم مدى جدواه المالية والاقتصادية ويلزم ذلك اتخاذ الخطوات التالية بمجرد تحديد المشروع وقبل الموافقة على تنفيذه:

- تحديد حجم التكاليف الاستثمارية اللازمة لتنفيذ المشروع المقترح.
- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع وتحديد القيمة المتبقية له بحلول نهاية عمره الاقتصادي.
- تقدير وحساب حجم المخاطر المرتبطة بتحقق التدفقات النقدية المتوقعة دون حدوث انحرافات تؤثر على جدواه المالية والاقتصادية.

3- مبادى الاستثمار

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي:[1]

3-1- مبدأ الاختيار

نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءا على ما لديه من مدخرات, بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:

- يحصر البدائل المتاحة ويحددها.
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري.
- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.

3-2- مبدأ المقارنة

وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملائمة.

3-3- مبدأ الملائمة

بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناءا على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره, والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

[1]- نفس المرجع، ص ص: 19-20.

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطر التي يتصف بها المستثمر.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

3-4- مبدأ التنويع

وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم, وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار

عندما يقوم المستثمر بعملية الاستثمار فهو في الواقع يتحمل درجة من المخاطرة مقابل توقعه للحصول على عائد معقول، لذلك تعتبر المخاطرة عنصرا هاما يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار استثماري، ويهدف المستثمر العادي إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة ممكنة من المخاطرة.

1- تعريف مخاطر الاستثمار

يمكن تعريف المخاطرة بأنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار، وتقاس المخاطرة بناءا لذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العقد المرجح أو المتوقع.[1]

كما يمكن تعريف مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر(رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع.[2]

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن مخاطر الاستثمار مرتبطة بحالة عدم التأكد، أي كلما زاد عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار، كلما كان الاستثمار في خطورة كبيرة، والعكس صحيح.

وتعتمد درجة المخاطرة على عوامل مختلفة منها:[1]

[1]- محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 52.

[2]- طاهر حيدر حردان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 16.

- **فترة الاستثمار:**

كلما طالت هذه الفترة ازدادت المخاطرة، أي هناك علاقة طردية بين فترة الاستثمار والمخاطرة.

- **مؤشرات سلوكية ونفسية:**

تعتمد بالأساس على مدى تقييم الفرد للعوائد المتوقعة ومدى استعداده للتضحية من أجل الحصول عليها، بحيث يبني المستثمر توقعاته على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري.

- **عوامل خارج إرادة المستثمر:**

تكون محتملة كالكوارث أو القرارات السياسية المفاجئة, أو تكون خاضعة لبعض التنبؤات اعتمادا على الأحداث الجارية.

2- أنواع المخاطر الاستثمارية

تقسم المخاطر إلى قسمين رئيسيين هما:[2]

2-1- مخاطر منتظمة

هي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين. وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كالإضرابات العامة أو حالات الكساد أو ظروف التضخم أو معدلات أسعار الفائدة أو الحروف أو الانقلابات السياسية....إلخ. فأسعار الأوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الاتجاه ولكن بدرجات متفاوتة.

2-2- مخاطر غير منتظمة

هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل. ومن هذه العوامل حدوث إضراب عمالي في شركة معينة أو قطاع معين، والأخطاء الإدارية، وظهور اختراعات جديدة، والحملات الإعلانية والتغير في أذواق المستهلكين، وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات شركة معينة بالذات.

---

[1]- مهدي قيطون، **أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية قياسية للفترة(2000-2016)-حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019، ص ص: 29-30.

[2] - محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 58-59.

3- مصادر مخاطر الاستثمار

هناك مصادر عديدة لمخاطر الاستثمار، ولكن لا يمكن تقسيم هذه المصادر حسب نوع المخاطرة التي تسببها، فهناك عوامل تسبب المخاطر المنتظمة، وهناك عوامل تسبب المخاطر غير المنتظمة وذلك

بالإضافة لوجود عوامل تسبب النوعين معا وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:[1]

3-1- مصادر المخاطر المنتظمة

من هذه المصادر تقلب أسعار أو معدلات الفائدة، والتغير في القوة الشرائية لوحدة النقد ومخاطر السوق، وتقلب معدلات ضريبة الدخل. وغيرها.

3-1-1- مخاطر أسعار أو معدلات الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية.

3-1-2- مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمدخلات أو للمبلغ المستثمر نتيجة وجود حالة تضخم في الاقتصاد لتعكس على القيمة الشرائية لوحدة النقد فتدني قيمتها، أو بعبارة أخرى هي حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القوة الشرائية للمبلغ المستثمر.

3-1-3- المخاطر السوقية

تتمثل مخاطر السوق بتلك المخاطر التي تصاحب وقوع أحداث غير متوقعة، ويكون تعرض حملة الأسهم العادية لهذا النوع من المخاطر أكثر من غيرهم من المستثمرين الآخرين.

3-2- مصادر المخاطر غير المنتظمة

من أهم مصادر المخاطر غير المنتظمة مخاطر الإدارة، ومخاطر الصناعة.

3-2-1- مخاطر الإدارة

من الممكن أن تتسبب الأخطاء الإدارية في شركة معينة اختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار على الرغم من جودة منتجاتها وقوة مركزها المالي، لذلك تدخل المخاطر الناجمة عن الأخطاء الإدارية ضمن المخاطر غير المنتظمة لأنها قد تحدث انخفاضا في معدل العائد حتى في حالات ازدهار النشاط الاقتصادي.

[1]- نفس المرجع، ص ص: 59-65.

3-2-2- مخاطر الصناعة

وهي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في قطاع صناعي معين بشكل واضح وملموس دون أن يكون لها تأثير هام خارج هذا القطاع. فمثلا عندما يقرر اتحاد العمال في إحدى الصناعات القيام بإضراب، فإن جميع الشركات في القطاع بالإضافة لزبائنها ومموليها تتأثر بدرجة كبيرة بهذا الإضراب، وإذا لم يتم وقف هذا الإضراب واستمر لمدة طويلة، فسيحدث ضرر كبير في الأرباح والقيمة السوقية لأسهم شركات القطاع ومن الممكن أن يفيد المنافسين في الصناعات الأخرى بدرجة كبيرة أيضا.

المبحث الثالث: طبيعة الاستثمارات في قطاع المناجم

يهتم القطاع المنجمي باستغلال الثروات المنجمية والتي تعد عامل من عوامل الإنتاج الصناعي، كونها تدر عوائد ضخمة من حيث الاستثمار فيها، كما يعد القطاع المنجمي نشاط اقتصادي مقنن أي تحكمه قوانين وتنظيمات وشروط معينة لممارسته، وعليه يتعين تحديد طبيعة الاستثمارات في قطاع المناجم وذلك من خلال إعطاء مفهوم القطاع المنجمي، كيفية دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع منجمي، تحديد الآليات القانونية لتنفيذ الاستثمارات في قطاع المناجم.

المطلب الأول: مفهوم الأنشطة المنجمية

يعتبر نشاط استغلال المناجم من النشاطات ذات الأهمية الاقتصادية التي عرفها العنصر البشري منذ القدم، حيث شكلت المناجم مصدرا هاما لتلبية حاجيات الانسان وامداده بالمواد الأولية التي يحتاجها في صناعاته المتنوعة كصناعة المنازل والتزيين مثلا، لذا سيتم عرض مفاهيم للنشاطات المنجمية وكيفية البحث عنها واستخراجها وكذلك استغلالها في الجزائر.

1- تعريف النشاط المنجمي

قبل اعطاء مفهوم للنشاط المنجمي يجب اولا التطرق لتعريف المنجم، فالمنجم هو المكان الذي يتم حفره بهدف القيام بعملية التعدين أي استخراج المعادن الثمينة من باطن الأرض، فالمناجم تحتوي معادن مختلفة كالفحم الحديد الفضة والذهب غيرهم من المعادن، التي لا تخفى أهميتها الاقتصادية.

أما النشاط المنجمي فيمكن تعريفه بأنه كل عملية تنقيب وبحث واستغلال عن ثروة معدنية في الاقليم التابع للدولة سواء كانت موجودة في باطن الأرض أو سطحها أوفي قاع البحر الذي يتبع اختصاصها الاقليمي السيادي بترخيص اداري وفقا للتشريع الجاري العمل به.[1]

وبالنظر إلى نص المادة 11 من القانون14 -05 نجد أنها اكتفت بتحديد طبيعة النشاط المنجمي وقد جاء في نصها،" تعتبر نشاطات البحث ونشاطات استغلال المواد المعدنية أو المتحجرة أعمالا تجارية، لا يمكن ممارسة هذه النشاطات الا من خلال ترخيص منجمي".[2] وعليه فان النشاط المنجمي هو نشاط اقتصادي مرتبط بالبحث عن المواد المعدنية واستخراجها واستغلالها، كما يجب الحصول على تراخيص منجمية لمزاولة الأنشطة المتعلقة بالقطاع المنجمي وفقا لما ينص عليه القانون .

2- تصنيفات الأنشطة المنجمية

وتتمثل في نشاطي البحث المنجمي والاستغلال المنجمي.

2-1- نشاط البحث المنجمي

هو مجموع الأنشطة التي تهدف إلى التعرف على موقع منجمي ودراسة مردوده الاقتصادي وشروط استغلاله، سواء تعلق الأمر بنظام المناجم أو نظام المقالع[3]، ويمر هذا النشاط بعدة مراحل، بمجرد الانتهاء من كل مرحلة يتم اتخاذ القرارات بناءا على النتائج المتحصل عليها.

وينقسم نشاط البحث المنجمي إلى:

- **التنقيب المنجمي la prospection minier**

يعد تنقيبا منجميا كل العمليات المتعلقة بالفحص الطبوغرافي والجيولوجي والجيوفيزيائي والتعرف على مواقع المعادن الموجودة على سطح الأرض، وتبدأ بدراسة الخريطة الجغرافية ووثائق أخرى للوصول إلى مواقع الأماكن المنجمية، وأخذ عينات وتحليلها لمعرفة المواد المعدنية المتوفرة،

---

[1]- رباب حازم وسامية بوضياف، **تأثير الأعباء الضريبية في المؤسسات المنجمية على سياسة توزيع الأرباح ــدراسة تطبيقية على شركة مناجم الفوسفات-تبسة**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد01، الجزائر، 2022، ص: 157.

[2]- المادة11من القانون 05/14المؤرخ في2014/02/24، يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد18، الصادرة ب2014/03/30، ص: 8.

[3]- مصطفى بوضياف، **أحكام النشاط المنجمي البحري في التشريع الجزائري**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس ــالمديةــ، العدد04، 2016، ص: 231.

وبالوصول لهذه النتائج تنتهي مرحلة التنقيب.[1]وبالتالي فالمستثمر الذي يرغب في ممارسة نشاط التنقيب المنجمي عليه اولا الحصول على الترخيص، كما تتميز عملية التنقيب بأنها أداة اقتصادية تساهم في صنع القرار الاستثماري.

- **الاستكشاف المنجمي l'exploration minière**

يتمثل النشاط الاقتصادي للاستكشاف المنجمي في إنجاز الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية المتعلقة بالبنيات الباطنية والجيولوجية، فهذه الدراسة الجيولوجية تسمح بتقييم أولي للجدوى الاقتصادية للمشروع المنجمي.[2]

2-2- نشاط الاستغلال المنجمي

يتمثل في أشغال التوسيع والتطوير والأشغال التحضيرية وأشغال الاستخراج والمواد المعدنية المتحجرة أو المهدمة، من ثم يقدم تقرير الاستغلال الذي يتضمن الوثائق المتعلقة بحالة تطوير استغلال المكمن أثناء مدة صلاحيته الاقتصادية[3]، والواضح أن رخص استغلال المناجم تمنح في اطار انجاز مشاريع منشآت قاعدية وتجهيزات صناعية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية للدولة عامة والشخص خاصة.

2- تصنيف الأنشطة المنجمية بالنظر إلى المجال الذي تمارس فيه.

وتنقسم إلى النشاط البري والنشاط البحري:[4]

2-1- النشاط المنجمي البري

يطلق على الأشغال المنجمية التي تمارس داخل المجال البري للدولة، وتهدف للحصول على الثروات المعدنية الموجودة في باطن أو سطح الأرض، وتتخذ شكل المنشآت الجيولوجية أو نشاط البحث واستغلال المواد المعدنية المتحجرة.

2-2- النشاط المنجمي البحري

يقصد به النشاط الذي يتم في المجال البحري، ويهدف إلى استخراج الثروات المعدنية التي يكتنزها البحر مثل الملح، ويضم نشاط البحث والاستغلال المنجميين.

---

[1]- محمود سردون، **النظام القانوني لممارسة الأنشطة المنجمية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015-2016، ص: 18.

[2]- إلهام بخوش، **النظام القانوني للتراخيص المنجمية في التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي – تبسة–، العدد02، 2022، ص ص: 196-197.

[3]- محمد عبد الفتاح سماح، **الحق في البيئة والحق في التنمية وإشكالية التوفيق بينهما**، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص: 260.

[4]- أحمد تالي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 53.

المطلب الثاني: الآليات القانونية لتنفيذ الاستثمارات في قطاع المناجم

إن اعتماد حرية الاستثمارات والتجارة في بعض النشاطات التابعة للدولة تتميز بقوانين لحفظ النظام العام من خلال اتخاذ تدابير واجراءات وقائية نجد من بينها آلية التراخيص الادارية المسبقة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية مثل النشاط المنجمي.

1- تعريف الترخيص الإداري

هو اذن او موافقة السلطة الادارية المختصة التي تشرف على ممارسة نشاط ما، يمنح لطالبه اذا تحققت فيه الشروط اللازمة، وبالنسبة للترخيص الاداري الذي يمنح في مجال الاستغلال المنجمي فهو يشير الى نوع من العقود التجارية الممنوحة للقيام بأنشطة اقتصادية غالبا ما تكون استثمارات.

2- أشكال الترخيص الإداري

يتخذ الترخيص الإداري عدة صور لممارسة الاستثمار في الأنشطة المقننة ومن أمثلة ذلك:

2-1- الاعتماد l'agrément

ويعني القبول والرضا الصادر من السلطات عند استيفاء الشخص أو أحد الأشخاص الشروط والإجراءات المطلوبة لممارسة أحد النشاطات، أو الانضمام لمهنة معينة، ويستعمل في مجال ممارسة بعض الأنشطة المنظمة كالدخول في مجال الاستثمار.[1]

2-2- الإجازة la licence

وهي ترخيص إداري في مجال ممارسة أنشطة تجارية وصناعية أو مهنية معينة، والتي تفرض عليها الدولة رقابة تتعلق خاصة بنوعيتها وكميتها ومداها، لاسيما في مجال استيراد وتصدير بعض السلع.[2]

3- الامتياز la concession

يعتبر أسلوب من أساليب تنازل الدولة وتخليها عن جزء من امتيازات سلطتها العامة في النشاط العمومي من أجل إنجاز الاستثمارات وتسيير المرافق العامة لمدة معينة، ويعد الامتياز وليد الإيديولوجية الليبيرالية واستعمل في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بنسب متفاوتة.[3]

---

[1]- عبد الرحمان عزاوي، **الرخص الإدارية في التشريع الجزائري**، رسالة لنيل درجة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 157.

[2]- أحمد تالي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 60.

[3]- آ سيا رحايمية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 77-78.

تمنح الرخص المنجمية في الجزائر من قبل الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية والمصالح الولائية المؤهلة والجدير بالذكر أنه لا أحد يستطيع الحصول على رخصة منجمية اذا لم تتوفر لديه القدرات التقنية والمالية الضرورية لذلك.

المطلب الثالث : طرق تقييم جدوى المشروع المنجمي

قصد تقييم جدوى مشروع منجمي يجب القيام من خلال مراحل البحث المنجمي بمجموعة من الدراسات وهي :[1]

1- الدراسة الجيولوجية

تسمح الدراسة الجيولوجية بتقييم أولي للجدوى الاقتصادية لمشروع منجمي معين، ويتم هذا التقييم من خلال تحديد القيم الدنيا لمحتوى السمك والعمق والكلفة المقدرة بالنسبة إلى المكامن المقارنة في مجال الاستغلال، غير أن هذا التقييم لا يمكن أن يبين الكميات المقدرة على العموم نظرا لاختلاف الأهمية الاقتصادية بين المكامن.

2- دراسة الجدوى المسبقة

تقدم الجدوى المسبقة تقديرا تمهيديا لمدى الجدوى الاقتصادية لمكمن معين، يتم على أساسها القيام بأبحاث معمقة أكثر، وتلخص هذه الدراسة جميع المعلومات الجيولوجية والتقنية والبيئية والقانونية والاقتصادية التي تم تجميعها من مرحلة الاستكشاف المفصل، وتتضمن دراسة الجدوى المسبقة مجموع العناصر التي يجب ان تتناولها دراسة الجدوى وتفصلها وتوضحها.

3- دراسة الجدوى

تسمح دراسة الجدوى معرفة النوعية التقنية والجدوى الاقتصادية للمشروع المنجمي، وتؤدي إلى اتخاذ القرارات المناسبة في مجال الاستثمار، وتعتبر وثيقة مقبولة لدى البنوك للحصول على تمويل المشروع المنجمي، كما تسمح بالتدقيق في جميع المعلومات الجيولوجية والتقنية البيئية والقانونية والاقتصادية المتعلقة بالمشروع.

يجب التحكم في المعطيات المتعلقة بالتكاليف تحكما كافيا، ويتوقف هذا التحكم على مدى صحة المعلومات مثل حجم الاحتياطات المستنبطة من الاستكشاف المفصل، ونتائج التجارب النموذجية وحساب نفقات التجهيز ومصاريف الاستغلال المتوقعة.

وبعد إنهاء عملية الدراسات يتم إعداد تقرير الاستغلال بناء على هذه الدراسات.

[1]- محمود سردون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20-21.

4- تقرير الاستغلال

يقصد بتقرير الاستغلال الوثائق المتعلقة بحالة تطوير واستغلال مكمن معين أثناء مدة صلاحيته الاقتصادية، بما في ذلك مخططات الاستغلال الجارية، ويجب الأخذ بعين الاعتبار كمية ونوعية المعادن المستخرجة أثناء الفترة المعينة، والتغيرات الطارئة على الكميات المجدية اقتصاديا، بناء على المتغيرات الطارئة على الأسعار وعلى التكاليف، وعلى ضبط التقنيات الملائمة، وعلى التنظيمات الجديدة المفروضة، وعلى المعطيات المتعلقة بالاستكشاف الجاري أثناء الاستغلال، مع تقديم حصيلة مفصلة ومضبوطة للاحتياطات والموارد الباقية.

خلاصة الفصل الأول

بعد التطرق لمختلف الجوانب الملمة بالاستثمار وخصوصيته في قطاع المناجم، وبناءا على ما سبق فإن الاستثمار يعتبر من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدولة من أجل تمويل الخزينة العمومية، كما أنه يمتاز بأهمية بالغة في التطور الاقتصادي والتكنولوجي اضافة الى الأهمية الاجتماعية التي يمتاز بها، فهو يعتبر محركا للنمو الاقتصادي، فبدون وجود استثمارات لا يمكن للدولة أن تطمح للتنمية، لذلك نجد الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة منها تسعى دوما للبحث عن الوسائل والسبل الكفيلة للرفع من حجم استثماراتها ومن أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن الاستثمار فيها نجد القطاع المنجمي، حيث أن الاستثمار فيه يمتاز بخصوصية هامة تجعل منه قطاعا مختلفا عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ذلك نظرا الى طبيعة النشاط المنجمي الذي يحتوي صعوبات سواءا من حيث عملية البحث عن المنشآت المنجمية أو من حيث استغلالها، وكذلك الوسائل التي يحتاجها المستثمر في القطاع في عمليات البحث والتنقيب والاستغلال المنجمي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني:

عرف التنويع الاقتصادي اهتماما بالغا منذ زمن بعيد، وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت، فاتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف الى احلال الواردات للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع، كما يساعد التنويع في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الاجمالي، نظرا لأن عملية تنويع القاعدة الانتاجية من أهم الاهداف التي تسعى الدول الى اعتمادها لغرض زيادة ايرادات تلك الدولة اذ يعتبر التنويع حتمية لا بد منها خاصة بالنسبة للدول أحادية الاقتصاد، ومرد ذلك لكون التنويع هو المدخل الأساس للحد من أخطار التجارة الخارجية، وقصد الالمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي سيتم التطرق في هذا الفصل تحت عنوان الاطار النظري للتنويع الاقتصادي الى:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي .
- المبحث الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي و مؤشراته.
- المبحث الثالث: دور الاستثمار الصناعي في قطاع المناجم في تحقيق التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

لقد أخذ التنويع الاقتصادي بعدا واسعا عند الباحثين في دراساتهم المتعددة، وتطورت أهميته ليصبح ضرورة ملحة لدى الدول التي تتشكل أغلب صادراتها موارد طاقوية والمعرضة لمخاطر تقلب وانهيار أسعارها، يمثل التنويع الاقتصادي هدف ضروري تسعى الدول النفطية لتحقيقه فهو يحقق التنمية الاقتصادية، وبناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، كما يولد فرص عمل متنوعة لمحاربة البطالة، ويساعد على التكامل الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها الى هذه السياسة، فمنهم من يربط التنويع بتوسيع القاعدة الانتاجية و تنويع مصادر الدخل، ومنهم من يربطه بهيكل الصادرات السلعية، عليه سيتم التطرق إلى مختلف تعاريف التنويع الاقتصادي وأهميته.

1- تعريف التنويع الاقتصادي

يتسم التنويع الاقتصادي بعدة تعاريف كونه متعدد الأبعاد منها ما يلي:

التنويع الاقتصادي: هو عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل. بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، اذا ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الآجل الطويل.[1]

التنويع الاقتصادي: هو العمل على توسيع القاعدة الانتاجية للنشاط الاقتصادي في الدولة في حال اعتمادها على مصدر وحيد للدخل ومن ثم ينصرف التنويع الاقتصادي الى الرغبة في ضمان عدد أكبر من مصادر الدخل في الدولة ما يدفع القطاعات الإنتاجية الى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد.[2]

---

[1]- امراجع عطية السحاتي، **التنوع الاقتصادي ودوره في دعم التنوع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي الليبي**، دون دار نشر، بنغازي، ليبيا، 2020، ص: 28.

[2]- أحمد فؤاد ابراهيم مغازي و آخرون، **بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية**، ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، 2016، ط1، ص: 520.

التنويع الاقتصادي : هو توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذات الانتاج الحقيقي وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا.[1]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التنويع الاقتصادي هو سياسة تهدف إلى التقليل من المخاطر الاقتصادية، وبناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، وذلك من خلال زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

2- أهمية التنويع الاقتصادي:

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي:

2-1- أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للنمو الاقتصادي:

يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي, وذلك للأسباب التالية:[2]

- تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو.
- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات.
- توطيد درجة التكامل بين القطاعات الإنتاجية.
- توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.

2-2- أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية:

تكمن هذه الأهمية فيما يلي:[3]

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط، مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- تنمية اقتصادية متوازنة اقليميا واجتماعيا.
- تحقيق الإستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

---

[1]- حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، دون بلد نشر، 2016، ص: 1.

[2]- اسماعيل صاري ومختار بوضياف، **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، العدد 01، 2019، ص: 298.

[3]- كريمة جحنين، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2018)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020-2021، ص ص: 114-115.

المطلب الثاني: أهداف ومبررات اللجوء للتنويع الاقتصادي

إن هدف التنويع الاقتصادي يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، من خلال تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي الناجم على الاقتصاد على المصدر الواحد، وكذلك التنويع الاقتصادي له عدة مبررات تبرزه، يتم ابرازها فيما يأتي:

1- أهداف التنويع الاقتصادي:

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[1]

- تخفيض أو التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، والمقدرة على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية، التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد.

- إحلال الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

- تنمية وتطوير مختلف القطاعات والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك قطاع التجارة والقطاع المصرفي، وكذا السياحة.

- مواجهة المنافسة الشرسة المتجددة، ومسايرة ركب التقدم والتطور التكنولوجي المتسارع.

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور جوهري في العملية الاقتصادية، وذلك من خلال تقليص دور القطاع العام، أي أنه يجب أن تتجه سياسات الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص.

2- مبررات التنويع الاقتصادي:

تتمثل هذه المبررات فيما يلي:[2]

- المساهمة في تحقيق أكبر قدر من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد.

- التنويع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات والعوائد المتحققة من ذلك احتدام المنافسة، خاصة مع بروز منافسين جدد، وكذلك التخلف التكنولوجي فمن الصعب على بلد أن يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التكنولوجيا أو في غياب أي تنويع اقتصادي.

---

[1]- سفيان غواس وسليمان كعوان، **تحرير قطاع الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعاوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد02، 2021، ص ص: 240-241.

[2]- سارة عبدلي و حياة هميسي، **المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي -محدداته مؤشراته**، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2021/11/14، ص ص: 3-4.

– يؤدي التنويع الاقتصادي إلى التقليل من الاعتماد على المورد النفطي في تمويل اقتصاد النفقات العامة، وهذا ما يجنب تعرض الاقتصاد إلى الصدمات الاقتصادية والهشاشة الاقتصادية.

– يساعد التنويع الاقتصادي على تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة وتنوع الإنتاج.

– يزيد التنويع الاقتصادي في مجموع القيم المضافة في كل قطاع وهذا ما يحقق النمو الحقيقي الاقتصادي في المدى الطويل.

المطلب الثالث: آليات التنويع الاقتصادي

لنجاح سياسات التنويع الاقتصادي لابد من توفر مجموعة من الآليات قد تختلف من اقتصاد لآخر، وهذا حسب الظروف المحلية والدولية أو تبعا للتوجيهات الفكرية، وكتكملة لما ورد والتعرف أكثر على التنويع الاقتصادي سيتم التطرق إلى آليات التنويع.

من بين آليات التنويع الاقتصادي ما يلي:[1]

1- إعادة الاعتبار للدولة التنموية:

الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك فالدور الهام والمحفز للدولة التنموية يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.

2- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:

كدافع وآلية للنهوض بمختلف القطاعات بما يكفل التنويع تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. اذا فمن أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي هي الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

خاصة في القطاعات التي تكفل التوجه نحو التنويع ومع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عمليا ان تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما

[1]- أسماء بللعما، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار ،2017-2018، ص ص: 27-29.

استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدولة المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحسين أدائها.

4- الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولا زالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول حديثة التصنيع أصبحت تمثل ركنا أساسيا من أركان اقتصاداتها.

5- التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:

يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية والمصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.

المبحث الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشراته

إن التنويع الاقتصادي يهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج في البلاد وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الواحد في الاقتصاد، كما يؤدي إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة، ولكي تكون عملية التنويع الاقتصادي ناجحة لابد من معرفة الأنماط التي يتم تركيز التنويع الاقتصادي عليها، وأيضا مجموعة المؤشرات التي تمكن من تقييم مدى النجاح في تنويع الاقتصاد.

المطلب الأول: أنماط التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أشكال مختلفة تختلف باختلاف الأنشطة الاقتصادية للدول وتنوعها وتنوع هيكلها، حيث يعد التنويع جدار حماية للدولة ضد الظواهر والتغيرات الطبيعية المفاجئة، ومن أبرز أشكال وأنماط التنويع الاقتصادي التي شهدتها الدول نجد تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع مجالات التجارة الخارجية.

1-أنواع التنويع الاقتصادي:

يتخذ التنويع الاقتصادي شكلين هما:

1-1- التنويع الأفقي:

هو زيادة فرص الاعمال والمنتوجات في القطاع نفسه الذي تنتمي اليه السلع التصديرية الاكثر هيمنة على قطاع الصادرات وخلق فرص جديدة لمنتوجات جديدة كالزراعة، الطاقة والتعدين.[1]

1-2- التنويع الرأسي أو العمودي:

يقصد به توسيع في الخطوات التي يمر بها المنتج في سبيل تحويله من مادة خام حتى يصبح منتج يحقق منفعة معينة والذي يهدف إلى زيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية ومستوردة.[2]

2- مستويات التنويع الاقتصادي

التنويع يدل على أنه يتوجب على الدولة أن تنتج لتصدر السلع والخدمات، أي أن التنويع الاقتصادي يتضمن:

---

[1]- أحمد فؤاد ابراهيم مغازي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 523.

[2]- محمود عبد الفتاح رضوان، **البرنامج العلمي لكتابة الخطة الاستراتيجية**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ط1، ص: 59.

2-1- تنويع الإنتاج:

يتعلق بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ما ينطبق على الاقتصادات القائمة على المواد المنحصرة في انتاج وتصدير المنتجات الأولية، بشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر الغير مرغوب فيها مثل" لعنة الموارد الطبيعية"، والتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل جذب التكنولوجيا والمهارات، ويحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها[1]، إلا أن تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين:[2]

2-1-1- جانب الطلب:

يهدف إلى تعزيز الإستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل في مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي وهي: السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف.

2-1-2- جانب العرض:

يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، واصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات.

2-2- تنويع التجارة الخارجية:

إن تنويع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبيها "الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات"، ومن خلال دراستهما يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تحديد طبيعة هذه السلعة هل هي أولية أو مصنعة، حيث يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها أي ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها

[1]- زروق بن موفق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018-2019، ص:29.

[2]- الطاهر شليحي وزروق بن موفق، **المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة الحقيقة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية، العدد04، أدرار، 2018، ص: 196.

وتحويلها وتصنيفها، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات يؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، يجب تقليل أصنافها على عكس الصادرات.[1]

المطلب الثاني: محددات نجاح التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من المحددات التي تلعب دورا مهما في نجاح او فشل التنويع الاقتصادي، نتيجة لهذا حددت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع سنة 2006 مجموعة من المحددات التي تؤثر على عملية التنويع الاقتصادي من بينها ما يلي: [2]

1- التدخل الحكومي:

يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملا مهما ومسبقا لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام بتنويع مصادر الدخل، دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية.

2-القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد، في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بنمو المقاولاتية القوية عبر إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص.

3- الموارد الطبيعية:

من بين العوامل التي تقود للتنويع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشا من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد أن العديد من الدول الإفريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب عليها

---

[1]- صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية-دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص: 8.

[2]- أسماء بللعما، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 25-27.

استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصاداتها وإتاحة فرص للإنتاج والمتاجرة في العديد من السلع مع الأسواق الإفريقية والعالمية.

4- القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية وفي قطاعات مختلفة، كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق أساسيان لإنشاء إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء، أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات كيفية وأخرى حسابية التي تبين مدى تنوع هذا الاقتصاد وتتفاوت هاته المؤشرات في كفاءتها وملائمتها في القياس، كما أن المؤشرات التي تطبق في التنويع الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، من بينها ما يلي:

1-مؤشرات كيفية:

من أهم المؤشرات التي تبين درجة التنويع الاقتصادي نجد ما يلي:

1-1- درجة التغير الهيكلي:

هي نسبة مئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي، اضافة إلى نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر البيانات.[1]

1-2- التنويع في النشاطات الإنتاجية(الناتج المحلي الإجمالي):

يعتمد تحليل تنويع الناتج مقيما بالأسعار الثابتة لثلاثة عشر قطاعا وهي: الزراعة، الغابات، وصيد الأسماك، التعدين الغير نفطي، الزيت الخام، تكرير النفط، الصناعات البتروكيماوية، الصناعات

[1]- أحمد ضيف وأحمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 19، الشلف، 2018، ص: 23.

التحويلية الأخرى، الغاز والمياه، البناء والتشييد، التجارة والفنادق، النقل والتخزين والاتصالات، التأمين والعقارات وخدمات الأعمال، خدمات الاجتماعية والشخصية، الخدمات الحكومية.[1]

1-3- التنويع في الصادرات الغير نفطية:

يدل ارتفاع الصادرات الغير نفطية إلى ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، اذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.[2]

كذلك تطوير ايرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع ايرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على ايرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات الغير نفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات الغير نفطية.[3]

2-المؤشرات الحسابية:

وهي مؤشرات تستخدم في قياس درجة التنويع يتم توضيحها فيما يلي:

2-1- مؤشر هرفندال- هيرشمان:

وهو المؤشر أكثر استخداما في قياس التنويع الاقتصادي، تم استخدامه من قبل المحاكم الأمريكية في 1982 لقياس تركيز السوق لمكافحة الاحتكار، ويتم استخدامه أيضا في التجارة الخارجية لقياس تركيز الصناعات، أو تركيز أسواق التجارة الخارجية المستخدمة في أنظمة التنمية العالمية.[4]

ويعرف معامل هرفندال- هيرشمانherfindal- hirshman-index ، بالصيغة التالية:[5]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{I=1}^{N}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:[1]

---

[1]- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، يومي 16 و17فبراير 2014، ص: 10.

[2]- فاطمة الزهراء بن يوب، **تنمية الصادرات الغير نفطية كبديل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، يومي14و15 أكتوبر، 2017، عنابة، ص: 8.

[3]- محمد خميسي بن رجم وآخرون، **فرص وتحديات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا(كوفيد19)**، منشورات مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2021، ص: 173.

[4] - Maliki Samir B et autres, **Algeria's economic diversification and economic growth: an ARDL bound approach testing, review mecas**, university of telemcen, N1, Algeria, 2021,p: 14.

[5]- سليم مجلخ ووليد بشيشي، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة1996-2019** ، مجلة الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد01، 2022، ص:52.

(N):عدد النشاطات.

(Xi)قيمة المتغير في النشاط (i).

(x) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات .

- إذا كان (H=0) فهذا يعني أن هناك تنوع كامل في الاقتصاد.

- إذا كان(H=1) فإن مقدار التنوع يكون معدوما، والناتج متركزا في نشاط واحد فقط من النشاطات الاقتصادية.

- إذا كان$1 \geq H \geq 0.50$ فهذا يدل على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ ومتوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات.

2-2- مؤشر تنويع الصادرات(مؤشر الأونكتاد):

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية. ويحسب وفق الصيغة التالية: [2]

$$S_J = \frac{\sum_{I=1}^{N} |H_{ij} - H_i|}{2}$$

حيث أن:

Hij: حصة المنتج (i) في إجمالي صادرات أو واردات الدولة .

Hi: حصة المنتج (i) في إجمالي الصادرات العالمية.

2-3- مؤشر فلاديمير كوسوف:

ويأخذ الصيغة التالية:[3]

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{N} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} \alpha i^2 \times \sqrt{\sum_{i=1}^{N} \beta i^2}}}$$

حيث:

---

[1]- نجاة كورتل، **الاقتصاد الجزائري بين الواقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي-دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، العدد52، 2019، ص: 9.

[2]- أسماء بللعما، **التنويع الاقتصادي وارساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، العدد02، 2020، ص: 81.

[3]- أسماء بللعما، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

cos: مؤشر فلاديمير كوسوف.

αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

إذا كان$0=\cos$: يعني حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني.

إذا كان: $0 <\cos$: يدل ذلك على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الصناعي في قطاع المناجم في تحقيق التنويع الاقتصادي.

يمثل الاستثمار الصناعي حجر الزاوية بالنسبة للنمو حيث يعتبر أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد وسبيل لمضاعفة الثروات وبالتالي المساهمة في التنويع الاقتصادي، كما تعتمد عليه الدولة في تنويع صادراتها، ومن أشكال الاستثمار في القطاع الصناعي نجد القطاع المنجمي الذي يهدف إلى تحديث استثمارات جديدة من خلال عمليات التصنيع، كتحويل الثروات المنجمية اوالمعادن من حالتها المعدنية الطبيعية إلى منتجات جديدة يمكن استعمالها في عدة مجالات أو تدخل ضمن صناعات أخرى كمواد أولية.

المطلب الأول: مفاهيم حول الصناعة

تعتبر الصناعة من القطاعات الحيوية المساهمة في التقدم الاقتصادي للبلاد والتي تقوم على تحويل المواد الخام الموجودة في الطبيعة إلى مواد أخرى ذات عائد أكبر وفائدة أفضل، وللتعرف أكثر على الصناعة وأهميتها ومختلف أنواعها سيتم ذكر الآتي:

1-تعريف الصناعة:

- تعرف الصناعة على العموم بأنها فروع النشاط التي تتولى تحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغير المعدنية من خيرات الثروة الطبيعية إلى منتجات قابلة للتداول ومجهزة للوفاء بحاجات الإنسان في الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.[1]

- الصناعة هي تقديم خدمة جديدة أو منتج معين ضمن صنف ما، وهي عبارة تطلق على أي نوع من المنتجات الاقتصادية، وتعتبر الصناعة مرادفة للقطاع الاقتصادي الثانوي الذي يعني بالنشاطات الاقتصادية المعقدة كتحويل المواد الخام إلى منتجات وخدمات ذات فائدة.[2]

[1]- محمود أحمد الشافعي، **اقتصاد وتخطيط الصناعة**، مطبعة الرياض، دمشق، 1986، ص: 2.

[2]- سيد سالم عرفة، **التسويق الصناعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ط1، ص: 67.

– الصناعة مجموعة من الوحدات والشركات المملوكة للأفراد أو القطاع العام تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، من أجل انتاج مجموعة من المنتجات أو السلع أو الخدمات اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري.[1]

اذا وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن الصناعة عبارة عن عملية تحويل الخامات والمواد الأولية الموجودة في الطبيعة من حالتها الأصلية إلى حالة جديدة، من أجل الحصول على منتجات تلبي احتياجات العنصر البشري وكذلك تساهم في عملية التنمية للبلد المصنع.

2 مكانة التصنيع في التنويع:

تتمثل في:[2]

– التصنيع مهم من أجل التنويع, فهو يقلص عيوب النمو الذي يعتمد على تركز الصادرات في المواد الأولية، خصوص اذا ما استهدف سوق الصادرات، فهو يساهم في احلال الواردات وتنويع الصادرات، وهو ما يؤدي إلى خفض فاتورة الاستيراد وتوفير مصادر دخل جديدة.

– يعطي فرصة لدخول مستثمرين جدد ويدرب عمال ومديرين ومتخصصين، ويساهم في التطور التكنولوجي.

– فتح مجالات جديدة من خلال صناعة بضاعة جديدة أو تحسين جودة بضاعة قديمة.

بالإضافة إلى:[3]

– مساهمة الصناعة في تنمية بقية فروع الاقتصاد وخاصة الزراعة، لأنها تتولى قسم وسائل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات.

– تتميز الصناعة بكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية مما يبين أن مجالات الإنتاج فيها غير محدودة، في حين أن الزراعة تنتج مواد أولية من حيث الأساس، فتنوع المنتجات الصناعية يؤدي إلى تنوع السلع وبالتالي تنوع الاقتصاد.

[1]- محمد عبد الله شاهين محمد، **الصناعات العربية وآثارها على التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2019، ص: 19.

[2]- حبيب الله بن محمد التركستاني وآخرون، **التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ط1، ص:41.

[3]- محمد عبد الله شاهين محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 28-29.

المطلب الثاني: أنواع الصناعة

توفر الصناعة دعامة قوية للاقتصاد اي التخلي عن الاستيراد من الخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي صناعيا فهي الحافز الاساسي لقيام أي حضارة او دولة، وعند الحديث عن الصناعة يجب التطرق الى انواعها المتعددة والمختلفة والتي تتداخل فيما بينها لتكون مكملة لبعضها البعض.

للصناعة عدة أنواع تتمثل في:

1- أنواع الصناعة حسب المواد المستخدمة:

تصنف الصناعات على أساس طبيعة المواد التي تستخدمها إلى قسمين هما:[1]

- الصناعة الاستخراجية: يتمثل نشاط الصناعة الاستخراجية في استخدام المواد الخام من الأرض، وهي صناعات لا يمارس عليها تأثيرا ميكانيكيا أو كيماويا، كنشاط المقالع لاستخراج الرخام والحجر.

- الصناعة التحويلية: تعمل على تحويل هبات الطبيعة من مواد إلى منتجات مصنعة، فهي تستعمل مادة أو عدة مواد لتحويلها إلى صورة تكسبها الصلاحية لاستعمالها استعمالا جديدا لم يكن موجودا من قبل، كتحويل الحديد إلى آلة.

2- أنواع الصناعة حسب نوع المنتج:

وعلى ضوئها تقسم الصناعة إلى قسمين:[2]

- الصناعات الثقيلة: تشمل صناعة السلع الإنتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات.

- الصناعات الخفيفة: تتمثل في صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية والمنسوجات والأثاث والخشب.

3- التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية:

حسب التصنيف القياسي الدولي(ISIC) الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة فإن القطاع الصناعي يتشكل من 21 مجموعة من أهمها:[3]

- التعدين والمقالع(المحاجر): تضم هذه المجموعة أربع فروع صناعية وهي استخراج الفحم الحجري، والنفط الخام والغاز الطبيعي، الحديد والمعادن النفيسة، المعادن الكيميائية ومعادن الأسمدة.

---

[1]- فتيحة فيصل منيعي، **النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ط1، ص: 114.

[2]- نجاة كورتل وآخرون، **دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر**- دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في أداء الاقتصاد الكلي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 02، جامعة قسنطينة2، 2020، ص: 23.

[3]- مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ط2، ص ص: 90-91.

- الصناعة التحويلية: تضم جميع فروع الصناعات التحويلية الرئيسية وهي تسع فروع أهمها:
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية.
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
- صناعات تحويلية أخرى(تضم صناعة المجوهرات والمصنوعات والأحجار الكريمة).

4- تصنيف الصناعات حسب الديوان الوطني للإحصائيات "ONS":

ينقسم القطاع الصناعي في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات على أساس تسع مجموعات رئيسية هي:[1]

- الطاقة والمحروقات.
- المناجم والمحاجر.
- صناعة الحديد والصلب، والتعدين والصناعة الميكانيكية والكهربائية.
- مواد البناء، الفخار والزجاج.
- الصناعة الكيميائية، المطاط والبلاستيك.
- الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت.
- الصناعات النسيجية.
- صناعة الجلود والأحذية.
- صناعة الخشب والورق.

المطلب الثالث: مكانة الصناعات الاستخراجية والتحويلية للمعادن في التنويع الاقتصادي.

تتمثل الصناعة الاستخراجية في استخراج المعادن والثروات الطبيعية من باطن الأرض، أما الصناعة التحويلية فهي تحويل تلك المواد إلى منتجات جديدة، وللتعرف أكثر على هذه الصناعات ودورها في التنويع الاقتصادي سيتم ذكر أهم المعادن وكيفية تحويلها للحصول على صناعات متكاملة.

[1]- فتيحة فيصل منيعي، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

1- مساهمة الصناعة الاستخراجية للمعادن في التنويع الاقتصادي:

الصناعة الاستخراجية هي استخراج المواد الخام من الأرض، وهي ثروات لا يمكن أن تتجدد أو تعوض، كما ان استخراج هذه المواد وبيعها على حالها لها قيمة مساهمة في الناتج الوطني الخام، وبالتالي تساهم في زيادة الصادرات ومن أهم أنواع هذه المواد الباطنية هي المعادن.

يتم تجميع أنواع المعادن وأسمائها عادة في فئتين:[1]

1-1- المعادن الثمينة:

وهي العناصر المعدنية النادرة التي تتشكل بشكل طبيعي وتتضمن أسماء المعادن الثمينة (الذهب، الفضة، البلاتين....)

1-2- المعادن الأساسية:

وهي المعادن المستخدمة على نطاق واسع في التطبيقات التجارية والصناعية وتتضمن (الألمنيوم، النحاس، الحديد، الرصاص، النيكل، الصلب، القصدير، الزنك، الفوسفات).

ان الأسعار لهذه المعادن تدر مبالغ معتبرة للدول المصدرة لها وهذا ما يبنه الجدول التالي:[2]

الجدول رقم(1): أسعار المعادن في العالم للفترة 2022/03/10-2023/03/10

المعادن	السعر
الذهبOZ. /T USD	1.867.09
الفضةOZ. /T USD	20.520
النحاس/T USD	4.045.5
خام الحديد/T USD	130.50
الرصاص/T USD	2.075.50
الألمنيوم/T USD	2.312.00
الزنك/T USD	2.907.00

متوفر على الموقع: https://ar.tradingeconomics.com ، اطلع عليه بتاريخ: 2023/03/10.

[1]- المعادن الثمينة، أنواع المعادن وأسعار المعادن الثمينة، متوفر على الموقع: www.arabberg.comhttp://، تاريخ الاطلاع: 2023/03/09.

[2]- المؤشرات الاقتصادية -السلع- معطيات 2007-2023، متوفر على الموقع: https://ar.tradingeconomics.com، تاريخ الاطلاع: 2023/03/10.

تؤدي الصناعة الاستخراجية لهذه المعادن إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، اذا فهي تشكل قطاع صناعي فني وواسع يساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني، ويمكن ان ينافس قطاع النفط.

2- مساهمة الصناعة التحويلية للمعادن في التنويع الاقتصادي:

تهدف الصناعة التحويلية إلى زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية والخامات الاستخراجية وتحويلها إلى مواد وسيطة أو سلع نهائية، وانطلاقا من هنا فإنها تساهم في عملية التوسع في التنويع الإنتاجي، ومن أهم الصناعات التحويلية ما يلي:

2-1- الصناعة التحويلية للحديد والصلب واستخداماته:

يستخدم الحديد كمادة وسيطة في العديد من الصناعات، فالحديد الصلب يستخدم في صناعة الأدوات التي لا تتعرض للصدمات مثل صناعة أنابيب المياه والغاز وأنابيب الصرف الصحي، أما الحديد اللين يستخدم في الأجهزة الكهربائية وتصنيع القضبان المستخدمة في البناء، ويستخدم الحديد الصلب أيضا في صناعة السفن وقضبان السكك الحديدية والجسور والسيارات،[1]وفيما يلي أسعار بعض منتجات الحديد لبعض الدول في يوم:2023/03/10:[2]

الجدول رقم (2):أسعار منتجات الحديد لبعض الدول في يوم:2023/03/10

المنتج	المكان	أقل سعر	أعلى سعر	المؤشر
الخردة	تركياCFR	462	462	↑
مكورات الحديد(62%)	الصينCFR	130	130	↑
حديد تسليع	تركيا FOB	750	770	–
لفائف أسلاك	تركياFOB	750	780	↓
لفائف صلب مسطح ساخن	روسياFOB	775	785	↑
لفائف صلب مسطح بارد	الصينFOB	720	730	↑

[1]- حسن أحمد شحاتة، **الكيمياء في حياتنا اليومية**، دار النشر للجامعات، دون بلد نشر، 2014، ط1، ص: 31.
[2]- بورصة المعادن، **الاتحاد العربي للحديد و الصلب**، متوفر على الموقع: https://www.aisusteel.org، اطلع عليه بتاريخ: 2023/03/10.

المصدر: متوفر على الموقع: https://www.aisusteel.org، اطلع عليه بتاريخ: 2023/03/10

2-2- الصناعة التحويلية للفوسفات:

يدخل الفوسفات في العديد من الصناعات والمجالات، حيث يتم تحويله باستخدام أحماض مختلفة ليصبح سماد، فيتم استخدامه في الزراعة لإنتاج محاصيل وفيرة ذات نوعية جيدة، وفي مجال الصناعة يحول إلى الفوسفور الحراري وحامض الفوسفوريك مما يساهم في صناعة المنظفات الكيميائية والمبيدات الحشرية ويستخدم أيضا في صناعة مستحضرات التجميل ومعالجة المياه، كما يعد الفوسفات من أهم الأغذية للماشية وتمثل هذه الصناعة6% من استخدامات الفوسفات، ويدخل أيضا في صناعة الجبن فهو يحتوي على الكالسيوم.[1]

2-3- الصناعة التحويلية للرصاص والزنك:

الرصاص: يدخل الرصاص في الكثير من الصناعات، فهو يستعمل في تغليف الكابلات، وفي صناعة دروع الوقاية من الأشعة السينية وأحرف الطباعة والبطاريات الكهربائية في وسائل النقل، أما الزنك يستخدم في تغطية ألواح الحديد لمنعه من الصدأ، يستخدم في الصناعات الكيميائية، ويرجع الجمع بين الرصاص والزنك في عنوان واحد إلى تواجدهما معا في الطبيعة في رواسب معقدة.[2]والمنحنى التالي يمثل وتيرة أسعار الزنك والرصاص للفترة 2022/03/10-2023/03/10 في البورصة:

[1]- هبة أحمد عبد الدايم ونجلاء مأمون غريب، **صناعة الفوسفات دوليا ومحليا**، بنك الاستثمار القومي، قطاع الاستثمار والموارد، الدعم الفني للاستثمار، 2017، ص ص: 10-11.

[2]- عماد محمد إبراهيم خليل، **علم المعادن**، المختبر الجيولوجي دبي، دون بلد نشر، 2014، ص: 440.

المنحنى رقم(1): أسعار الرصاص والزنك للفترة "2023/03/10-2022/03/10"

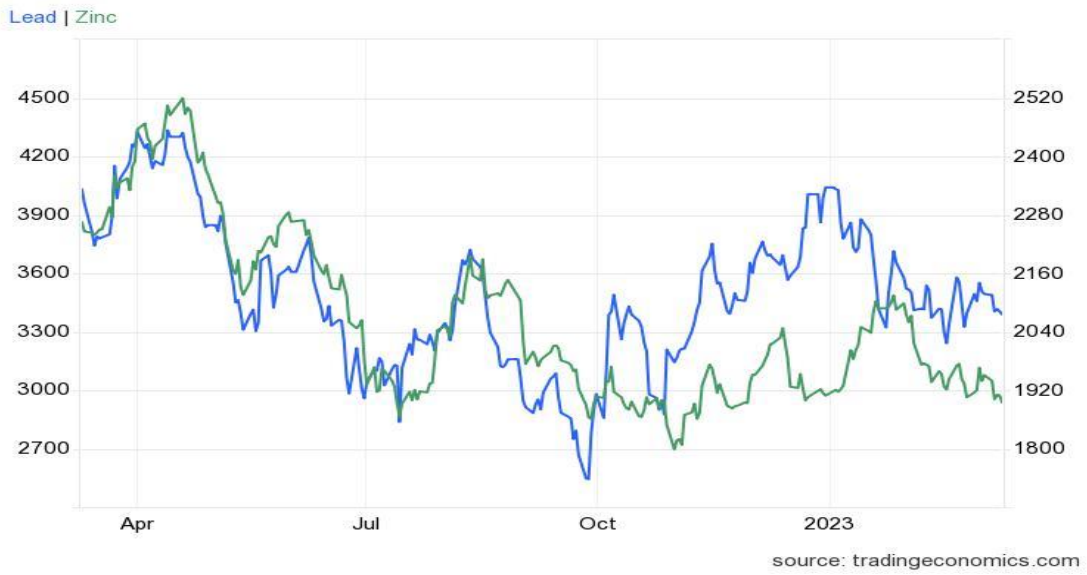

2-4- الصناعة التحويلية للفضة واستخدامها:

الفضة معدن نفيس تستخدم في صناعة المجوهرات وأيضا في صناعة النقود المعدنية بالإضافة إلى أنها تدخل في الصناعات الإلكترونية وصناعة الألواح الشمسية، كما تستخدم في عالم الطب اذ أنها مضادة للجراثيم،[1] ويمثل المنحنى التالي وتيرة أسعار الفضة للفترة 2023/03/10-2022/03/10:

المنحنى رقم(2): أسعار الفضة للفترة 2023/03/10-2022/03/10

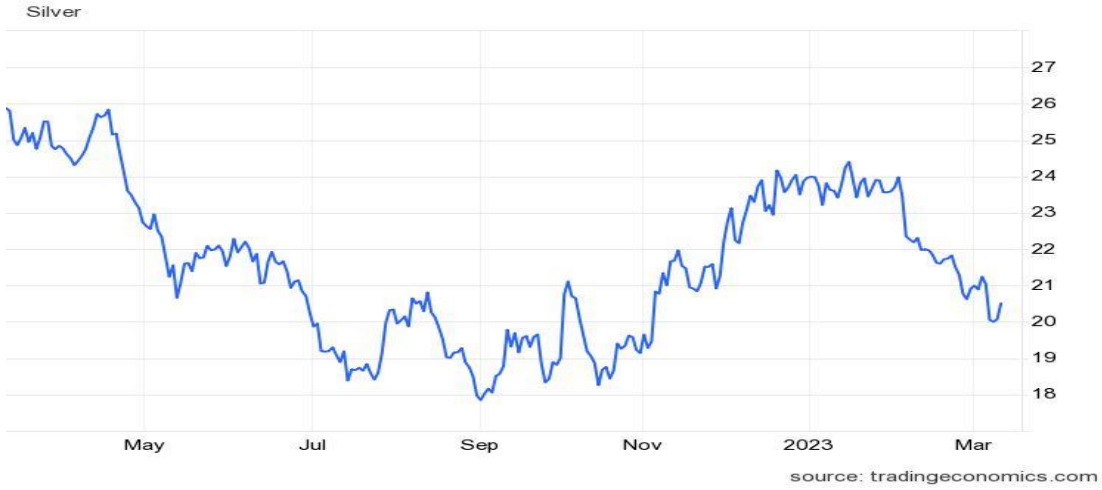

وهناك الكثير والكثير من المعادن الأخرى التي تعد ولا تحصى، وتساهم في الكثير من الصناعات الأخرى.

[1]- أنواع المعادن، متوفر على الموقع: http://www.edarabia.com، تاريخ الاطلاع: 2023/03/10.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد التطرق لمختلف الجوانب الملمة بالتنويع الاقتصادي في هذا الفصل تجدر الاشارة الى أن التنويع الاقتصادي يعد منهجا تنمويا فعال للتقليل من المخاطر الاقتصادية، واقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة انتاجية تساهم في ايجاد مصادر متعددة للدخل المستدام، ورفع القيمة المضافة ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق جديدة ومتنوعة عوض الاعتماد على قطاع أو منتوج واحد، ومن أهم الحلول التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي نجد الصناعة فمن البديهي أنها تلعب دورا مهما وأساسيا في النمو والتطور والتقدم الاقتصادي في جميع المجالات، كما تجدر الاشارة الى أن القطاع المنجمي يساهم في عملية التصنيع بشكل كبير حيث أن الصناعة الاستخراجية للمواد المنجمية والصناعة التحويلية لها تساهم في تنويع القاعدة الانتاجية لكثرة استعمالاتها في الكثير من الصناعات وهكذا يتبين أثر هذا القطاع في عملية التنويع الاقتصادي.

الفصل الثالث

تحليل لأثر مساهمة الاستثمار في قطاع المناجم في تنويع الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل الثالث:

تتميز الدول العربية بأنها دول غنية بالمناجم و المعادن، يمكن أن يكون لعائدات الصناعة الاستخراجية لتلك المعادن لوحدها تأثيرا لتعزيز الرخاء في البلاد، فضلا عن الصناعات التحويلية لها والتي تساهم في عملية التنويع الاقتصادي واستقطاب استثمارات ضخمة، والجزائر واحدة من تلك الدول فهي أكبر دولة عربية من حيث المساحة، وبفضل كبر وشساعة مساحتها تتعدد مواقع الثروات المنجمية التي تشكل ثروة باطنية كفيلة بدعم الاقتصاد الوطني كأحد البدائل للثروات الطبيعية التقليدية كالغاز والبترول، والجزائر اليوم تراهن على القطاع المنجمي لتنويع نشاطها الاقتصادي بالنظر الى الثروة المنجمية المتميزة من حديد، فوسفات، زنك رصاص وذهب وغيرهم، وحسب بعض التقارير الدولية يتبين جرد ما يقارب 7000 معدن في الجزائر وهو ما يمثل قاعدة توسع تدفع بعجلة التنويع الاقتصادي للبلاد نحو النمو، فالاستثمار في صناعة الحديد والصلب والأسمدة الفوسفاتية مثلا له مردودة كبير على الاقتصاد الوطني وله تأثير على الناتج المحلي، وبالتالي فان تنويع الجزائر من اقتصادها لتخفيض اعتمادها على النفط وتحقيق تنمية صناعية بات يعتمد على قطاع المناجم، ومن أجل معرفة الثروات المنجمية في الجزائر وفعاليتها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني سيتم التطرق في هذا الفصل الى:

- المبحث الأول: واقع القطاع المنجمي في الجزائر.
- المبحث الثاني: دور قطاع المناجم في التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- المبحث الثالث: الاستفادة من التجارب العربية في مجال الاستثمار في قطاع المناجم.

المبحث الأول: واقع القطاع المنجمي في الجزائر

تعمل الجزائر على إنعاش قطاع المناجم و تحويله الى قاطرة للاقتصاد الوطني من خلال الرفع من مستويات امكانياته التكنولوجية وانشاء مشاريع جديدة في هذا المجال في اطار خطة تنمية شاملة، فمن بين الأوراق المطروحة فوق طاولة قطاع الطاقة والمناجم تأتي تثمين الموارد المعدنية والاستثمار في الثروات المنجمية التي يزخر بها باطن الجزائر وهذا ما سيتم التعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول: احصائيات الخريطة الوطنية المنجمية

الجزائر أكبر دولة عربية وافريقية كما تحتل المرتبة العاشرة عالميا من حيث المساحة ، وتقدر مساحتها بـــــ 2381741 كلم^2، يعتمد اقتصادها بنسبة 93% على صادرات المحروقات لذا فهي دولة ذات اقتصاد ريعي، وبالرغم من امتلاكها لثروة نفطية هائلة إلا أنها تخزن في باطنها ثروة منجمية شاسعة من الحديد، الفوسفات، الزنك، والذهب و غيرهم .....

للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية حيث يزخر باطنها بمناجم شاسعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني من أجل النمو، وذلك لما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع، كما تتركز أهم هذه الثروات المعدنية من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب.

1- التوزيع الجغرافي للمناجم في الجزائر:

إن عملية التحديد التوزع الجغرافي للمناجم محدودة بسبب عدم توفر حصر دقيق لمناطق تواجد المعادن في الجزائر، وعلى الرغم من هذا الا أن تركز معظم الثروات المنجمية في المنطقة الشرقية بصفة خاصة بالإضافة إلى تواجد بعضها في الغرب والجنوب.

وعموما فإن أهم المعادن هي:

1-1- الحديد:

يعتبر من أهم الثروات المنجمية في الجزائر، حيث تعد ثالث دولة إنتاجا له بطاقة انتاجية تقدر بـــ 2.3 مليون طن سنويا "احصائيات 2018" ويستخرج من منجمي الونزة وبوخضرة بولاية تبسة شرق الجزائر واللذان يزودان مركب سيدار الحجار بولاية عنابة بالحديد الخام لتأمين عملية الإنتاج، كما تقدر احتياطات منجمي الونزة وبوخضرة 70 مليون طن.[1]

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر على الموقع: http://www.aps.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/04/16.

يوجد كذلك منجم بني صاف بعين تموشنت غرب الجزائر، أما بالنسبة لأكبر من حيث الاحتياطي من الحديد فيوجد في غار جبيلات، أكتشف سنة 1952 ويعد من أكبر المناجم في العالم يتوفر على احتياطي يقارب 35 مليار طن منها 1.7 مليار طن يمكن استغلالها، لكنه غير مستغل في الوقت الحالي.[1]

1-2- الفوسفات:

لعل أكبر مناجم الفوسفات يتركز في ولاية تبسة بمنجم جبل العنق ببئر العاتر، فالجزائر تعول عليه كثيرا من أجل تنويع صادراتها لما له من احتياطي ضخم يقدر ب 2.8 مليار طن كما تقدر الطاقة الإنتاجية له 1.8 مليون طن.[2]

1-3- الزنك و الرصاص:

يتوزع معدني الزنك والرصاص في الجزائر بعدة ولايات أهمها منجم الزنك والرصاص بواد أميزور بولاية بجاية شرق الجزائر، والذي يحتوي على احتياطات قابلة للاستغلال تقدر ب 34 مليون طن، بإنتاج سنوي يقدر بـــ 170 ألف طن من مركزات الزنك و30 ألف طن من مركزات الرصاص، وأيضا منجم سيدي كمبر في سكيكدة، عين بربار في عنابة ومنجم العابد بتلمسان.

1-4- الذهب:

يتواجد الذهب في ولاية تمنراست بالجنوب الجزائري تحديدا في منطقة الهقار وكذلك منطقة جانت بولاية إليزي، إذ تقدر احتياطات الجزائر من الذهب 173.6 طن، كما قد بلغ انتاج الذهب بالجزائر 68 طنا منذ بداية الاستغلال المنجمي للذهب سنة 2001 إلى غاية سنة 2021.[3]

بالإضافة إلى بعض المعادن الأخرى التي تتوزع عبر مختلف ولايات الوطن مثل:[4]

النحاس: يوجد بكميات قليلة في منجم عين بربار قرب ولاية عنابة.

الكاولين: هو مادة تستعمل في صناعة السيراميك، الخزف، البلاستيك، المطاط والورق يستخرج من منجم بولاية قالمة وتيمزريت بولاية جيجل.

---

[1]- أحمد راشدي، **انطلاق مشروع استغلال منجم غار جبيلات** ، متوفر على القناة: https://www.ennaharonline.com، رابط الفيديو: https://youtu.be/G3T6LuRERq8، تاريخ الاطلاع: 2023/04/17.

[2]- نور الدين يرجم، **تبسة الحقل المنجمي جبل العنق نموذج للاستثمارات الوطنية الاستراتيجية**، متوفر على القناة: https://www.entv.dz، رابط الفيديو: https://youtu.be/5-ay-atsoog، تاريخ الاطلاع: 2023/04/17.

[3] -محمد عرقاب، متوفر على الموقع: http://www.news.radioalgerie.dz،تاريخ الاطلاع: 2023/04/18.

[4]- أبو بكر بوسالم وحبيبة عامر، **الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية في الجزائر كحتمية استراتيجية للتنويع الاقتصادي**، مجلة القانون العقاري والبيئة، كلية الحقوق والعوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم، العدد08، 2017، ص: 3.

الباريت: وهو مادة تستعمل في الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية مثل الطلاء والبلاستيك، يستخرج من منجم عين ميمون بخنشلة ومنجم بوقايد بتسمسيلت.

ويوجد الكثير من المعادن الأخرى منها اليورانيوم، الكلس، الجبس، الرخام، الملح ..... الخ.

2- مؤسسات النشاط المعدني في الجزائر:

ان المؤسسة الأم التي تنشط في مجال الأنشطة المنجمية هي مؤسسة مناجم الجزائر"MANAL" أنشئت في 16 فيفري 2011 خلفا لشركة تسيير المساهمات "SOMINE"حيث يدير المجمع الصناعي مناجم الجزائر مجموعة متكونة من 10 شركات فرعية متخصصة في استكشاف واستغلال المناجم والمحاجر وكذا في تحويل وتثمين وتسويق المنتجات المنجمية.[1]

ومن المهام الموكلة لمجمع مناجم الجزائر ما يلي:[2]

- ✓ تطوير التنقيب في المجال المنجمي الوطني لإبراز موارد معدنية جديدة.
- ✓ تطوير وتشغيل المناجم والمحاجر وأي نوع آخر من الأنشطة المنجمية.
- ✓ القيام بعمليات تحويل وتثمين للمنتجات المنجمية.
- ✓ توزيع وتسويق المنتجات المستخرجة من عمليات التعدين أو من تحولاتها.
- ✓ تعزيز وتطوير التكامل الوطني في مجالات التكوين والبحث والتطوير والهندسة والصناعة بشكل عام.

كما يتكون مجمع مناجم الجزائر من 10 شركات تابعة للقطاع العام للدولة الجزائرية وهي:

- شركة مناجم الفوسفات "SOMIPHOS" مقرها بولاية تبسة.
- شركة مناجم حديد الشرق "MFE"مقرها ولاية تبسة.
- شركة مناجم حديد الجزائر "SOMIFER" مقرها ولاية تبسة.
- المؤسسة الوطنية للركام "ENG"مقرها بأولاد فايت ولاية الجزائر.
- المؤسسة الوطنية للمنتجات الغير حديدية والمواد المفيدة "ENOF"مقرها الحراش بولاية الجزائر.
- المؤسسة الوطنية للرخام "ENA MABRE" مقرها بولاية سكيكدة.
- المكتب الوطني للأبحاث الجيولوجية والمنجمية "ORGM" مقره ولاية بومرداس.

[1] ـ سوناطراك نيوز، العدد 37، الجزائر، 2022، ص: 26.

[2] ـ مناجم الجزائر ـ **منال ـ ش ذ أ** ، متوفر على الموقع : https://gloriousalgeria.dz.com، تاريخ الاطلاع: 2023/04/19.

- المؤسسة الوطنية للملح "ENASEL" مقرها ولاية قسنطينة.
- مؤسسة استغلال مناجم الذهب "ENOR" مقرها بالشراقة ولاية الجزائر.
- الشركة الوطنية لتحويل وتوزيع الذهب "AGENOR" مقرها بالمدنية ولاية الجزائر.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في جذب الاستثمارات لقطاع المناجم

تخطط الجزائر للتوسع في مشروعات التعدين من أجل تنويع مصادر المدخول إدخال قطاعات جديدة إلى جانب النفط والغاز لتنمية الإيرادات والإسهام في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي وبالتالي تعزيز تنويع الاقتصاد الوطني .

1- اطلاق مشاريع لجذب الاستثمارات للقطاع المنجمي:

في هذا الإطار أكد وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب أن الجزائر تهدف الى إنعاش قطاع المناجم من خلال توجيهات جديدة لإعادة تنشيط القطاع لأداء دور أكبر في التطوير الاقتصادي والاجتماعي من خلال رفع مستوى الإمكانات الجيولوجية والتكنولوجية المنجمية.

وأوضح الوزير خلال تدخله في القمة الدولية لوزراء المناجم لعام2021 التي انعقدت عبر تقنية التحاضر عن بعد، والمنظمة من طرف جمعية المنقبين والمتعاملين الكندية(PPAC) أنه تم إطلاق خطة عمل(2020-2024) تتضمن تهيئة جميع الظروف لضمان جاذبية أكبر للقطاع وتشجع الاستثمار من خلال:[1]

- تزويد المستثمرين بمعلومات دقيقة عن الخرائط الجيولوجية وجرد المعادن لتحفيز الاستكشاف المعدني.
- تكثيف جهود البحث المنجمي من خلال المشاركة النشطة للمستثمرين الخواص وطنيين وأجانب.
- ترقية المؤسسات المنجمية الصغيرة والمتوسطة والحرفية.
- تطوير مشاريع صناعية كبرى تهدف إلى تثمين الموارد المنجمية المحلية الهامة، مثل مشاريع الفوسفات وتثمين منجم الحديد بغاز جبيلات لضمان تموين وتطوير صناعة الحديد والصلب الوطني.
- تطوير الشراكة لجذب رؤوس الأموال الضرورية والحصول على التكنولوجيات وتقنيات البحث واستلال وتحويل المواد المعدنية.

[1] - محمد عرقاب، **القمة الدولية لوزراء المناجم لعام 2021**، متوفر على الموقع : https://www.energy.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/04/19.

– تطوير الموارد البشرية بتلبية الاحتياجات الملحة خاصة في مجالات التكوين والتخصص.

وقد كشف الوزير في حوار صحفي مع موقع "الجزائر الآن" أن مجمع "مناجم الجزائر" يعتزم إطلاق عدة مشاريع جديدة في مختلف ولايات البلاد ويتعلق الأمر بمشاريع:

– مشروع البانتونيت في حمام بوغرارة بمغنية تلمسان.

– مشروع الدولوميت في تايوالت أم البواقي.

– مشروع كربونات الكالسيوم في سيق معسكر.

– مشروع الدياتوميت في معسكر.

– مشروع الفلسبار في عين بربر عنابة.

– مشروع الباريت في كودية الصافية المدية.

– مشروع استغلال رواسب الزنك والرصاص في واد أميزور(بجاية).

– مشروع الكولور ومشتقاته بالشراكة بين مجمع "بيباك" و"إيناسيل" وهو في مرحلة النضج حاليا.

– مشروع"الفوسفات" المتكامل، وهو شراكة بين شركة أسميدال"فرع سوناطراك" ومجمع مناجم بالجزائر مع شركتين صينيتين باستثمار يصل إلى 7 مليار دولار دون احتساب مشاريع البنية التحتية ذات الصلة والتي تقدر قيمتها بين 5 إلى 6 مليار دولار وكذا مشروع منجم الحديد بغار جبيلات بتندوف، وسيترفق إنجازه مع مشروع آخر بمنطقة العوينات "تبسة" يتعلق بتصنيع المنتجات الفوسفاتية والذي سيجعل الجزائر أحد أهم المنتجين والمصدرين للأسمدة الفوسفاتية على المستوى الدولي، ومن المقرر أن يبدأ إنتاج مشروع العوينات في 2023 حسب الوزير الذي يتوقع أن يبلغ حجم مبيعاته السنوية 260 مليون دولار.[1]

من خلال هذه المشاريع الواعدة والمتميزة يسعى هذا القطاع لجذب الاستثمارات وتثمين الموارد المعدنية لخلق الثروة، البحث المستمر على القيمة المضافة، وتوفير الحاجيات من المواد الأولية التي تدخل في مختلف النشاطات الصناعية خاصة الصناعات التحويلية، وتقليص فاتورة جلب هذه المواد من الخارج التي تكلف خزينة الدولة سنويا مبالغ هامة جدا وكذا تصدير الفائض مع بعض هذه المواد والمواد المحولة مستقبلا لجلب العملة الصعبة.

[1] - محمد عرقاب، **وكالة الأنباء الجزائرية**، متوفر على الموقع : https://www.aps.com، تاريخ الاطلاع: 2023/04/21.

2- دور القوانين في تحفيز الاستثمار في القطاع المنجمي :

من أجل تطوير قطاع المناجم وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لهذا القطاع قامت الجزائر بـــــــــ:[1]

اطلاق القانون رقم 14-05 سنة 2014، المتضمن قانون المناجم والذي نجد أنه نص على تحفيزات في المناطق المذكورة في الفقرة الأولى من المادة 137 من هذا القانون" تعفى نشاطات المنشآت الجيولوجية والتنقيب والاستكشاف المنجميين من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بأملاك التجهيزات والمواد والمنتوجات الموجهة مباشرة وبصفة دائمة للاستعمال في النشاطات المذكورة في هذه المادة المنجزة من طرف أصحاب التراخيص المنجمية أنفسهم أو لحسابهم، كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة على الخدمات المقدمة بما فيها الدراسات وعمليات الإيجار المنجزة في إطار النشاطات المذكورة في هذه المادة، المنجزة من طرف أصحاب التراخيص المنجمية أنفسهم ولحسابهم.

كما يعفى المستثمرون من الحقوق والرسوم والأتاوى الجمركية المفروضة على عملية استيراد التجهيزات والمواد، كما تنص المادة 140 من نفس القانون" يمكن لصاحب الترخيص لاستغلال منجم أو استغلال مقلع تشكيل مؤونة لتجديد مكمن تصل قيمتها كحد أقصى إلى10% من الربح الخاضع للضريبة في نهاية كل سنة معفاة من الضريبة على الدخل.

كما قد صدر قانون المالية لسنة2011 والذي نص على عدة تحفيزات خاصة منها الإتاوة السنوية لمنح الامتياز عن الحافظة العقارية التابعة للدولة الواقعة بالجنوب والهضاب العليا الموجهة للاستثمار، حيث تم تخفيض سعر الإتاوة الايجارية بنسبة90% أثناء فترة إنجاز الاستثمار(03 سنوات كحد أقصى) و50% في مرحلة انطلاق نشاط الاستثمار(03 سنوات كحد أقصى).

وقد جاء قانون المالية لسنة 2016 فاقترح بدوره إجراءات تحفيزية لتشجيع المستثمرين الخواص، خاصة المنتجة والتابعة للصناعات الناشئة مثل الأنشطة المنجمية، وذلك فيما يتعلق بتسهيل حصول المتعاملين الاقتصاديين على العقار لإنجاز مشاريع استثمارية، بالسماح للمتعاملين الخواص بخلق وتهيئة وتسيير مناطق النشاط أو مناطق صناعية عبر التراب الوطني، شريطة أن لا تتواجد فوق أراضي فلاحية، إذ تكون هذه العمليات على أساس دفتر شروط تعده الوزارة المكلفة بالاستثمار، طبقا

[1] - زايد بوالقرارة، **النظام القانوني للاستثمار في عمليات خوصصة تسيير قطاع المناجم**، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، جامعة باجي مختار -عنابة، العدد 04، 2019، ص ص: 235-236.

للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم. بالإضافة إلى توفير التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة باستثناء تشكيل رأس المال بصفة عامة عبر اللجوء إلى التمويل المحلي.

المبحث الثاني: دور قطاع المناجم في التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2019

ان أهم ما يميز الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي، يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأتية من مداخيل المحروقات، إذ يمثل هذا الأخير98% من إجمالي الصادرات و64% من الإيرادات العامة، وباعتبار أن القطاع المنجمي من أهم استراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها الجزائر لتشبع الدولة بالموارد الموجودة والمتوفرة لديها، على هذا الأساس سيتم تبيان مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام وتنويع الصادرات.

المطلب الأول: مساهمة قطاع المناجم في الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2019

تعتمد السلسلة الانتاجية للمناجم في الجزائر على استخراج خامات المعادن كالفوسفات الحديد الرصاص الزنك .... ومن ثم تحويلها لتصبح منتجات وسيطية تدخل ضمن العديد من الصناعات، وسلع نهائية، ذلك من أجل المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الاجمالية بما يسمح من دفع عجلة التنمية الاقتصادية للجزائر، ومن خلال الملحق رقم 01 والشكل التالي سيتم التطرق الى تغيرات الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة"2010-2019"

الشكل رقم (03): تطور الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع المنجمي خلال الفترة 2010-2019

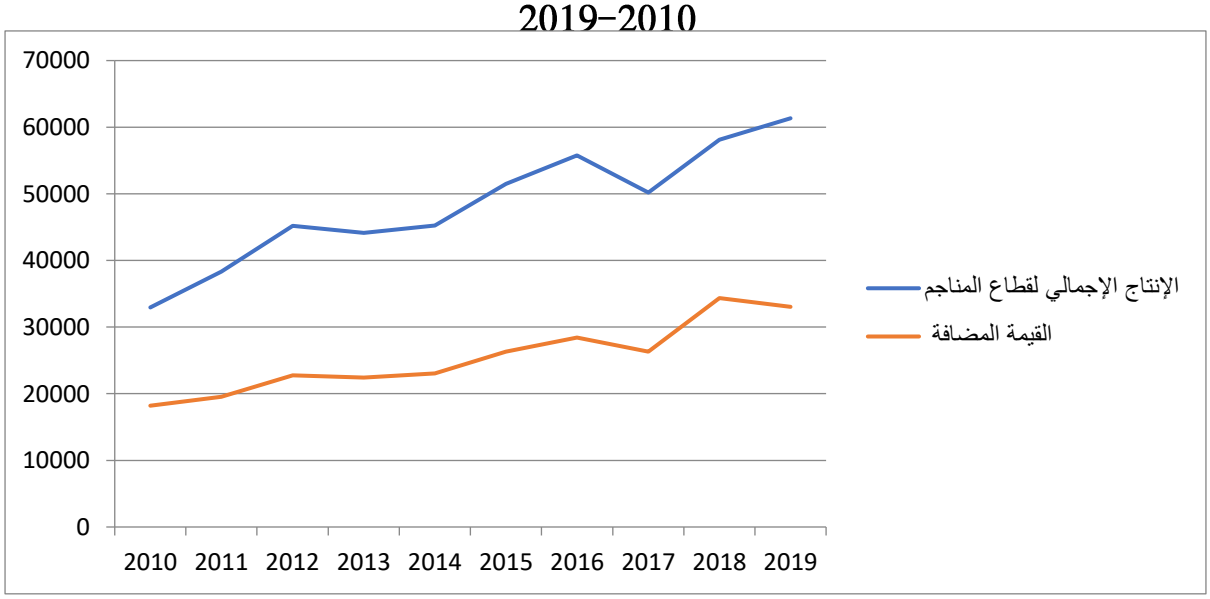

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم01.

من خلال الملحق رقم (01) والشكل رقم (03) يتبين تذبذب نمو الانتاج الاجمالي لقطاع المناجم خلال الفترة "2010-2019"، حيث سجل القطاع خلال نفس الفترة نمو قدره 92.16%، وانتقل الانتاج من 32.9 مليار دج سنة 2010 الى 45.2 مليار دج سنة 2012، ليتراجع بعدها انتاج القطاع بنسبة 2.3 % ثم سنة 2016 بـــ 55.7 مليار دج، فيعود تراجع انتاجية القطاع بنسبة 10.04% سنة2017، ليبلغ أعلى انتاج له سنة 2019 بـــ 61.3 مليار دج، كما سجلت القيمة المضافة للقطاع نمو متذبذب طيلة فترة الدراسة حيث كانت 18.2 مليار دج سنة 2010، لترتفع في السنتين المواليتين بمعدل 24.96% ثم تراجعت سنة 2013 بـــ 1.34%، ويرجع تذبذب القيمة المضافة للقطاع الى تراجع انتاج الفروع الصناعية كالحديد والفوسفات والملح وتغيرات أدائها، لتعاود الارتفاع سنة 2016 بنسبة 23.30%، والملاحظ من الشكل رقم (03) أنه بالرغم من النمو المعتبر للقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة 2014- 2016، الا أنها تراجعت بنسبة 7.37% سنة 2017، لتحافظ على وتيرة متزايدة خلال الفترة 2018-2019، وتسجل أعلى قيمة لها منذ عشر سنوات قدرت بـــ 34.3 مليار دج.

كما يتبين من خلال الملحق رقم 01 أيضا ضعف كبير لإنتاجية القطاع الخاص في المناجم، حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2019 قدرت ب 5.4 مليار دج، ما يفسر نقص الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع، والسبب هو صعوبة الحصول على اعتماد الاستغلال وغياب التمويل مما شكل جملة من المعيقات أمام المستثمرين الخواص، كذلك القطاع العام بالرغم من البرامج وجهود الجزائر المبذولة لتطويره تبقى مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيفة، فهو يساهم في أفضل الحالات ب0.20% من الناتج الداخلي الخام(احصائية 2019)، ذلك بسبب تراجع مشاريع البحث والتنقيب.

1- الصناعة الاستخراجية للثروات المعدنية وغير المعدنية للفترة "2010-2019":

1-1- الصناعة الاستخراجية للمعادن الصلبة :

تتركز الصناعة الاستخراجية للمعادن الصلبة أساسا على معدن الحديد بنسبة كبيرة لما له من احتياطات تفوق الملياري طن، كما أن له جدوى اقتصادية للاستثمار فيه كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): استخراج الحديد للفترة 2010-2019

مليون طن

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
2.3	2.3	1.3	0.8	0.9	0.9	1.1	1.8	1.7	1.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الطاقة والمناجم، الفصل 8، حوصلة احصائية: 1962-2020، ص: 192.

شهد انتاج الحديد الخام تطورا ملحوظا من سنة 2010 الى سنة 2012 أين بلغ انتاجه 1.8 مليون طن، لتقوم وتيرة الانتاج بالانخفاض سنة 2013 بنسبة 38.88%، وواصلت وتيرة انتاجه في الانخفاض في السنوات الموالية ليكون أقل من المليون طن، الا أنه في سنة 2017 عاد ليرتفع انتاجه مرة اخرى و سجل تطورا ملحوظا بنسبة 62.5 % ليتجاوز بعدها 2 مليون طن لسنتي 2018و2019 بنفس القيمة التي قدرت بـــ 2.3 مليون طن، ومن خلال معطيات الجدول يمكن استنتاج الآثار التنموية للحديد فمن خلال تطور عملية الانتاج يساهم في تزويد السوق الوطنية بمادة الحديد لتنفيذ مختلف المشاريع.

وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (4): استخراج الحديد للفترة 2010-2019

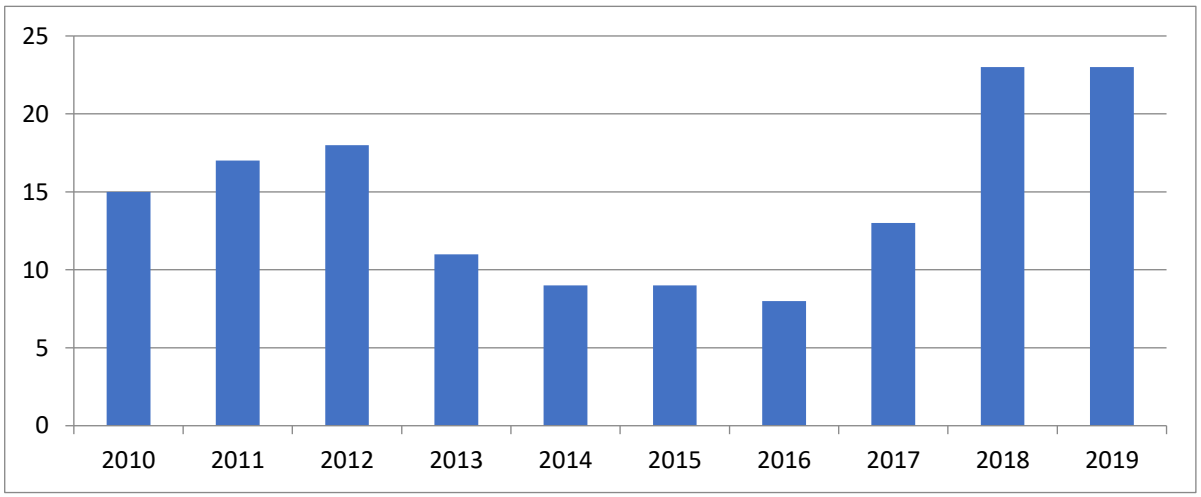

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

1-2- الصناعة الاستخراجية للمواد غير المعدنية:

تتركز الصناعة الاستخراجية للمواد الغير معدنية في الجزائر على معدن الفوسفات بنسبة كبيرة لما له من احتياطات ضخمة واستثمارات مهمة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4):استخراج الفوسفات للفترة 2010-2019

ألف طن

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
1352	1248	1112	1274	1288	1418	1150	1251	1284	1525

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الطاقة والمناجم، الفصل 8، حوصلة احصائية: 1962-2020، ص: 192.

بالرغم من امتلاك الجزائر لأكثر من ملياري طن من الفوسفات الا أن استخراجه لا يتجاوز ألفي طن سنويا، وقد كان انتاجه متذبذبا طيلة فترة الدراسة، حيث سجل أقصى قيمة انتاجية له سنة 2010 قدرت بـــ 1525 ألف طن، لكن بعدها بدأ بالانخفاض التدريجي من سنة 2011 الى سنة 2013 ليسجل تراجع قدره 24.59%، فيعاود الارتفاع سنة 2014 أين سجل نموا لا بأس به بحصة بلغت 23.30%، ثم يعود للانخفاض من جديد لثلاث سنوات متتالية ابتداءا من سنة 2015، وبدأ يشهد تحسنا من جديد لسنتي 2018 و2019 ليسجل نمو بنسبة 12.23% و 8.33% على التوالي.

وهذا ما يبينه الشكال التالي:

الشكل رقم (5): استخراج الفوسفات للفترة 2010-2019

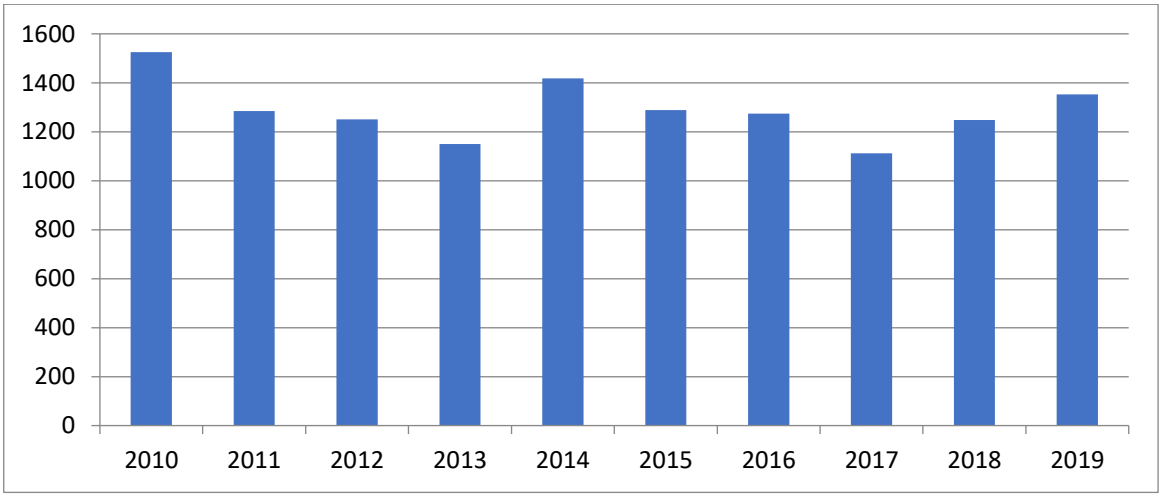

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم 04

3-1- الصناعة الاستخراجية للمعادن الغير حديدية:

تتمثل أهم هذه المعادن في الزنك، الرصاص، النحاس والملح كما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (5): استخراج المعادن الغير حديدية للفترة 2010-2019

ألف طن

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرصاص	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
الزنك	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4
النحاس	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
الملح	259	238	190	188	193	175	157	/	/	/

المصدر: صندوق النقد العربي، التقارير الرئيسية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الجداول الاحصائية، 2010-2019، متوفر على الموقع: https://www.amf.org.ae

وقطاع الطاقة والمناجم ، دائرة الطاقة ، تقارير واحصائيات القطاع ، تقرير انجازات القطاع 2000-2019، متوفر على الموقع: https://www.energy.gov.dz

الشكل رقم(6): استخراج المعادن الغير حديدية للفترة 2010-2019

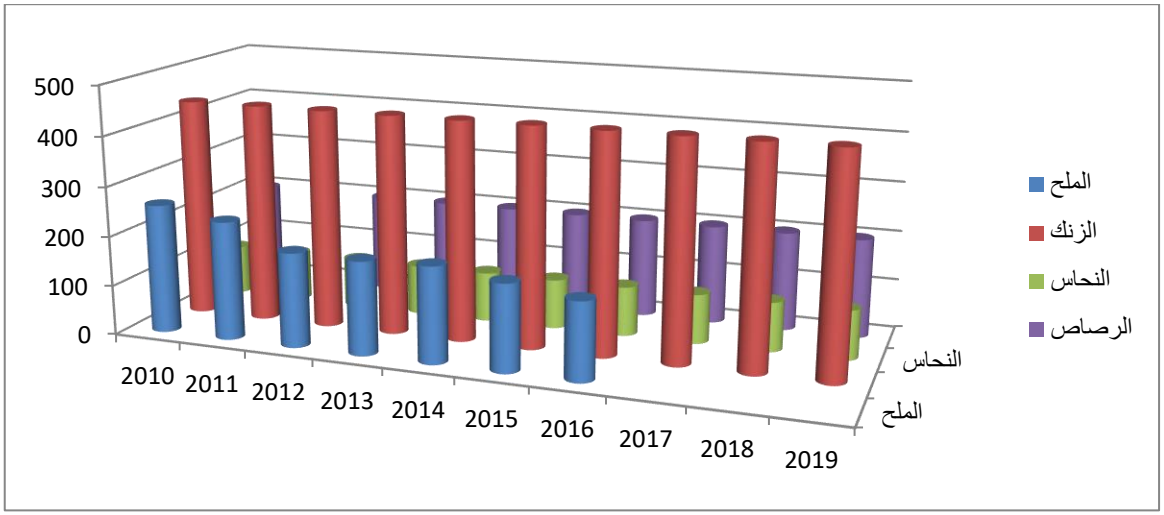

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

شهد كل من الرصاص النحاس والزنك انتاجا ثابتا طيلة فترة الدراسة قدره 2.0، 1.1، 4.4 ألف طنا على التوالي، وترجع هذه المحافظة على نفس القدرة الانتاجية على تجنب نفاذ هذه الثروة وكذلك تجنب انهيار المناجم، لكن النحاس شهد انتاجا أعلى من بقية المعادن كون الجزائر تزخر بكميات باطنية هائلة من هذا المعدن تقدر بملايين الأطنان الا أنها ليست مستغلة بالشكل الكافي، ونجد أيضا استخراج الملح الصناعي والمنزلي الذي كان متذبذبا طيلة الفترة.

1-4- الصناعة الاستخراجية للمعادن الثمينة:

تعتمد الصناعة الاستخراجية للمعادن الثمينة في الجزائر على استخراج الذهب حسب ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (6):استخراج الذهب

كلغ

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
286	137	102	106	173	140	323	341	723

المصدر: قطاع الطاقة و المناجم، دائرة الطاقة، تقارير واحصائيات القطاع، تقرير إنجازات القطاع 2010-2018، متوفر على الموقع : http //www .energy.gov.dz

الشكل رقم (7): استخراج الذهب للفترة 2010-2019

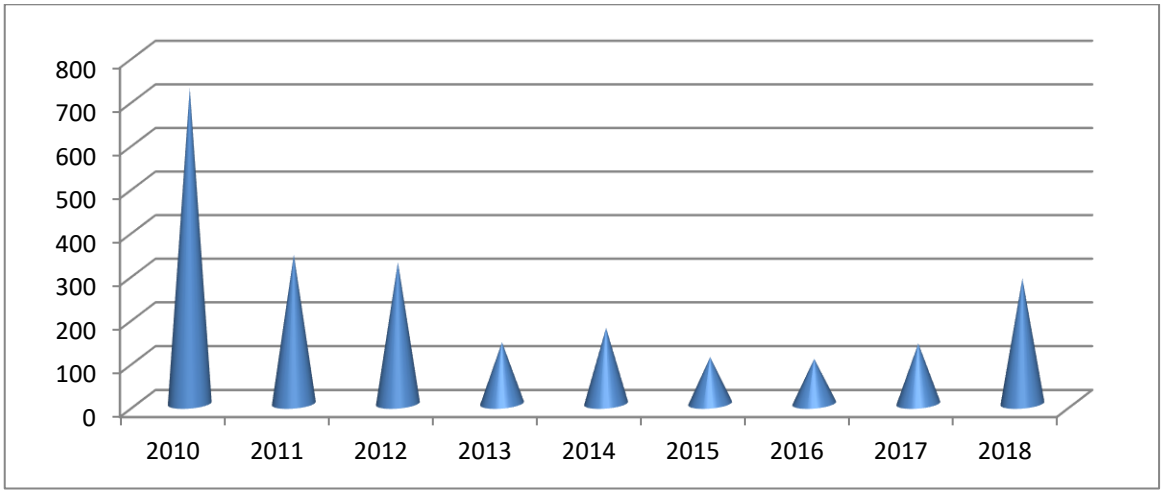

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6).

يظهر من خلال الجدول رقم (6) و الشكل رقم (7) أن استخراج الذهب سجل عجزا قدره 60.44% للفترة 2010-2018، كما قد كان سنة 2010 ذا قيمة مهمة من حيث كمية انتاجه لكن سرعان ما بدأت طاقة استخراجه بالانهيار، فمذ سنة 2010 إلى سنة 2013 سجل تباطؤ كبيرا في الإنتاج وهذا راجع لتراجع أسعار الذهب في السوق الدولية بسبب عمليات بيعه المكثفة من قبل المستثمرين، ليستعيد بعدها المعدن النفيس حيويته وهذا ما يفسر عودة ارتفاع كميات انتاجه سنة 2014، لكن لم يدم الارتفاع طويلا فقد سجل أدنى قيمة له منذ سنة 2010 ليسجل سنتي 2015 و2016 عجز قدره 85.33 % و85.89% على التوالي مقارنة بسنة 2010 ،ثم عاد الانتاج للارتفاع من جديد بوتيرة مستمرة وصولا لسنة 2018.

2- الصناعة التحويلية للثروات المنجمية في الجزائر :

تجدر الاشارة الى أن أهم الصناعات التحويلية للمعادن في الجزائر تعتمد على صناعة الحديد والصلب وصناعة الأسمدة الفوسفاتية.

2-1- الصناعة التحويلية للحديد والصلب:

تعتبر أساس القاعدة الصناعية في البلاد، تتميز بتعدد عمليات الانتاج حيث تنقسم العملية الانتاجية للقطاع الى تحويل الحديد والصلب الى منتجات وسيطة تدخل ضمن الصناعات التعدينية الميكانيكية والكهربائية وكذلك حديد البناء وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم(8):الصناعة التحويلية للحديد والصلب 2010-2019

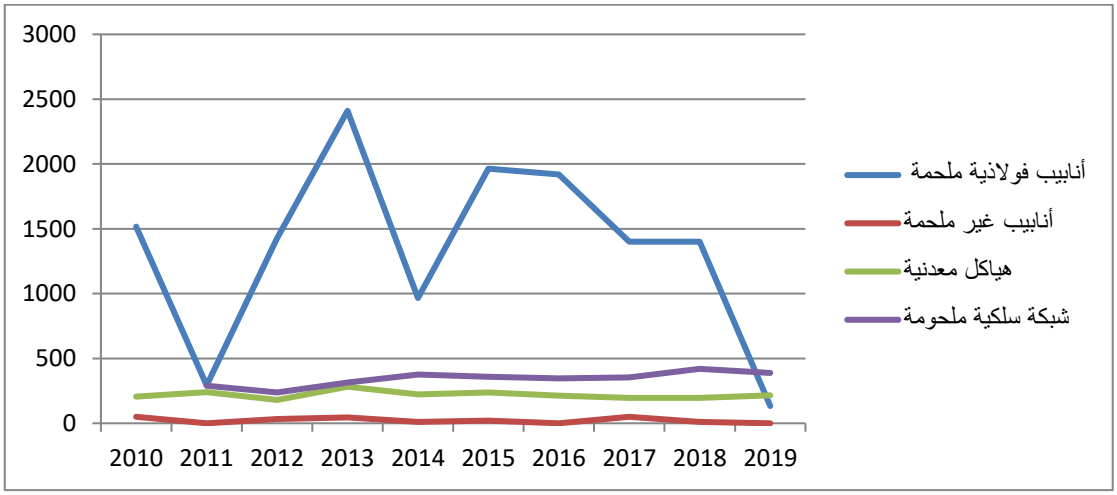

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المكتب الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية، الصناعة، الفصل8، حوصلة احصائية 1962-2020، ص: 203.

يوضح الشكل أن صناعة الحديد والصلب من أهم منتجات الصناعة التحويلية للمعادن كونها تقوم بدور كبير في عملية التنمية الاقتصادية كما ترتبط بالكثير من القطاعات الصناعية الأخرى كقطاع السكن والبناء صناعة السيارات والسفن وغيرها وهذا ما يتطلب الانتاج بكميات كبيرة، الا أن معطيات الجدول توضح قلة كميات انتاج بعض منتجات الحديد والصلب في الجزائر مما يبين أن هذا القطاع لم يلعب بعد الدور كقطاع قائد للتنمية الاقتصادية لكنه في الطريق الى النمو بفضل المشاريع المستقبلية المزعم تنفيذها. كذلك المشاريع المنجزة حاليا

ويمكن حصر أهم المؤثرات على صناعة الحديد والصلب فيما يأتي:[1]

- صناعة الحديد صناعة كثيفة الاستهلاك للطاقة، وكثيفة الاستخدام لرأس المال.

- القطاع العقاري هو المحرك الرئيسي لصناعة الحديد في الدول النامية بينما القطاع الصناعي هو المحرك الرئيسي في الدول الصناعية والمتقدمة.

2-2- الصناعة التحويلية للفوسفات:

يعد الفوسفات أكثر المعادن أهمية في الجزائر اذ يتشكل طبيعيا من عنصر الفوسفور الذي يعد أحد الثلاث عناصر الغذائية الرئيسية، وتجدر الاشارة الى أنه مهم للمحاصيل الزراعية لتحقيق مردودات ضخمة بحيث ان الطلب العالمي على هذا المعدن في ارتفاع مستمر، وفي الجزائر تتمثل الصناعة التحويلة للفوسفات أساسا على الأسمدة الفوسفاتية حسب ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (9):الصناعة التحويلية للأسمدة الفوسفاتية للفترة 2010-2019

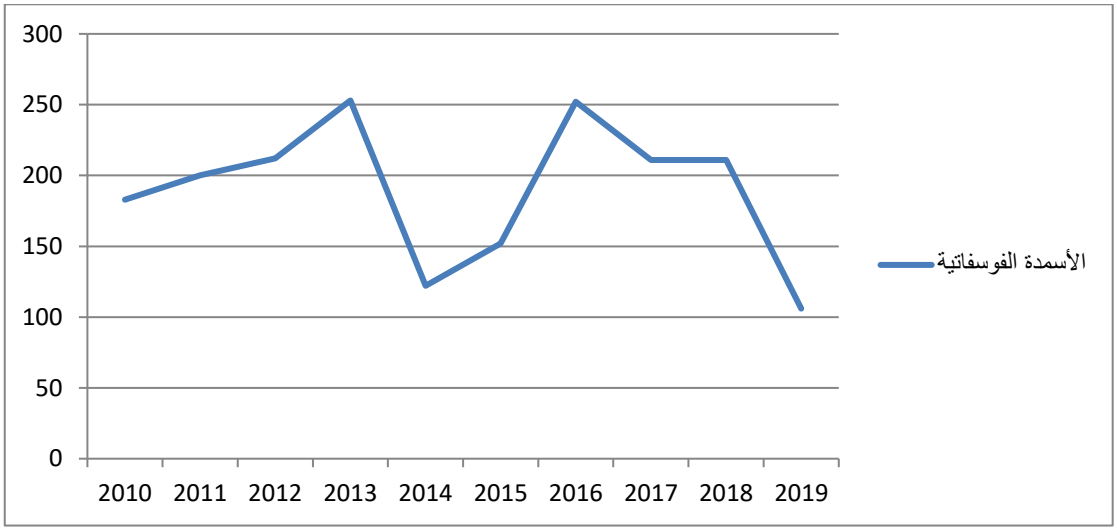

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية، الصناعة، الفصل 9، حوصلة احصائية 1962-2020، ص 207.

من خلال الشكل يتبين أن انتاج الجزائر للأسمدة الفوسفاتية لا يلبي حتى حاجيات الطلب المحلي اذ لم يصل انتاج هذه الأخيرة حتى 300 ألف طن سنويا.

ان تحليل الوضعية الحالية لقطاع المناجم كشف نقائصا وضعفا على مستوى الاستخراج والتحويل و يعود ذلك الى:[2]

-التثمين الضعيف للموارد المعدنية للبلاد رغم توفر ثروات منجمية هائلة تزخر بها الجزائر.

- كثرة مراحل الحصول على التراخيص الادارية من أجل ممارسة عملية الاستكشاف المنجمي.

[1] - سمير بوختالة ومحمد زرقون، **دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة اقتصادية تحليلية)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد02، الجزائر، 2015، ص79.

[2] - محمد عرقاب، **اليوم الإعلامي المنظم حول ترقية الاستثمار في قطاع المناجم**، الجزائر، 11/30/ 2021، ص ص: 2-3.

- مناخ الاستثمار في هذا القطاع والقوانين التي تحكمه والتي تشكل عائقا كبيرا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية.
- ضعف التكنولوجيا ونقص التمويل اللازم لعمليات الاستخراج والتحويل.

المطلب الثاني :مساهمة قطاع المناجم في تنويع الصادرات 2010-2019

تمثل الصادرات نافذة الدولة على دول العالم الخارجي إذ يقيس مؤشر حصة الصادرات من المنتجات المصنعة درجة نمو اقتصاد الدولة مما يعكس انتاجيتها إضافة الى مساهمة الصادرات في توفير العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات والمستوى المعيشي للمواطنين.

1- واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019:

لتقدير وضعية التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 سيتم التركيز على مساهمة القطاعات الانتاجية في الصادرات.

الجدول رقم (7): صادرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2019 بالمليون دولار

	مواد غذائية	طاقة و زيوت	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	معدات زراعية	معدات صناعية	سلع استهلاكية	مجموع الصادرات
2010	315	56728	94	1056	1	30	30	58253
2011	355	71701	161	1496	0	35	15	73763
2012	318	71829	169	1535	1	33	19	73903
2013	402	63722	109	1453	0	29	17	63733
2014	323	58485	110	2121	2	16	11	61067
2015	235	33250	105	1597	1	19	11	35219
2016	327	33461	84	1321	0	54	19	29943
2017	349	33461	73	1410	0	78	20	35391
2018	374	39003	93	2336	0	90	33	41929
2019	408	33189	96	1974	1	87	37	35792

La source: office nationale des statistiques ,evolution des echanges exterieurs de marchandises de 2003 a2013 ,collection statistiques N°188/2014 ,serie E statistiques économiques N°79 , novembre 2014 ,Alger. ONS, evolution des echanges exterieurs de marchandises de 2014 à 2019 ,collection statistiques N°220/2021 ,serie E statistiques economiques N°107,aout 2021, Alger.

تعتمد صادرات الاقتصاد الجزائري بدرجة أساسية على الطاقة و الزيوت والتي تمثل حوالي 97% من اجمالي الصادرات، وباقي قيمة الصادرات تتمثل في منتجات نصف مصنعة بمتوسط الفترة 1630 مليون دولار، تليها في المرتبة الثالثة المواد الغذائية بمتوسط 341 مليون دولار، ثم في المرتبة

الرابعة منتجات خام وهي مختلف المعادن بمتوسط 101 مليون دولار، وفي الأخير المعدات الصناعية والزراعية والسلع الاستهلاكية والتي لا تتجاوز مجملها 70مليون دولار.

ولتقييم مدى تحقيق الاقتصاد الجزائري تنوعا في بنية الصادرات تم حساب معامل هرفندال هيرشمان خلال الفترة 2010-2019 للصادرات كما يلي:

الجدول رقم (8): قيمة مؤشر هرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة معامل H-H	0.95	0.95	0.95	0.95	0.93	0.91	0.91	0.91	0.89	0.88

المصدر: من اعداد برنامج microsoft exel 10، بناءا على معطيات الجدول رقم 07، ومعادلة هرفندال هيرشمان.*

الشكل رقم (10) : قيمة مؤشر هرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة 2010-2019

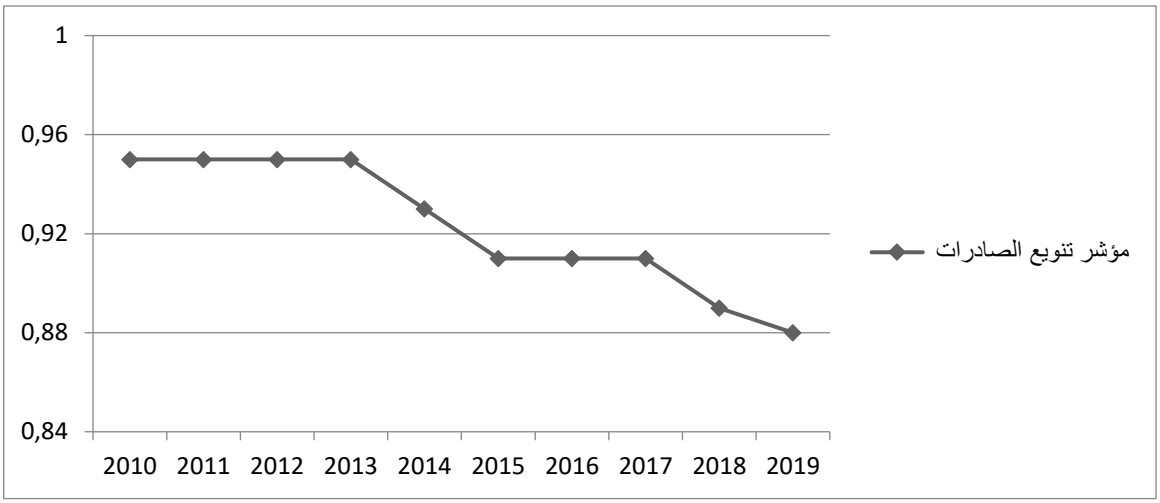

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

يعاني قطاع التجارة الخارجية من اختلالات عميقة وهو ما يفسر وصول قيمة مؤشر تنويع الصادرات الى ما يقارب الواحد الصحيح، ما يعني تركز الصادرات على قطاع واحد وهو قطاع النفط، حيث من سنة 2010الى سنة 2013 كان المؤشر HHI=0.95، لكن بداية من سنة 2014 بدأ

---

*(N):عدد النشاطات.

(Xi)قيمة المتغير في النشاط (i).

(x) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

$$H\text{-}H=\frac{\sqrt{\sum_{I=1}^{N}\left(\frac{xi}{x}\right)^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

المؤشر بالانخفاض بسبب انهيار أسعار النفط بالتالي انخفاض نسبتها من الصادرات، وصولا لسنة 2019 أين أصبح المؤشر 0.88%، ما يدل على تغير طفيف في الصادرات نتيجة السياسات المنتهجة من طرف الدولة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

كما قد اعتمدت الجزائر استراتيجية في إطار ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثلت في المعادن الخام وبعض منتجات الصناعات التحويلية لها، وهذا ما سيتم التطرق له وتحليله.

2- نصيب قطاع الصناعة الاستخراجية للمعادن الخام من الصادرات والواردات للفترة 2020-2019:

يكمن دور المعادن في التجارة الداخلية والخارجية في الجزائر من خلال عملية التصدير التي شهدت انخفاضا أمام الواردات خلال السنوات الممتدة من 2010- 2019 حسب ما يبينه الملحق رقم 02، والشكل التالي:

الشكل رقم(11): نصيب قطاع الصناعة الاستخراجية للمعادن الخام من الصادرات و الواردات للفترة 2010-2019

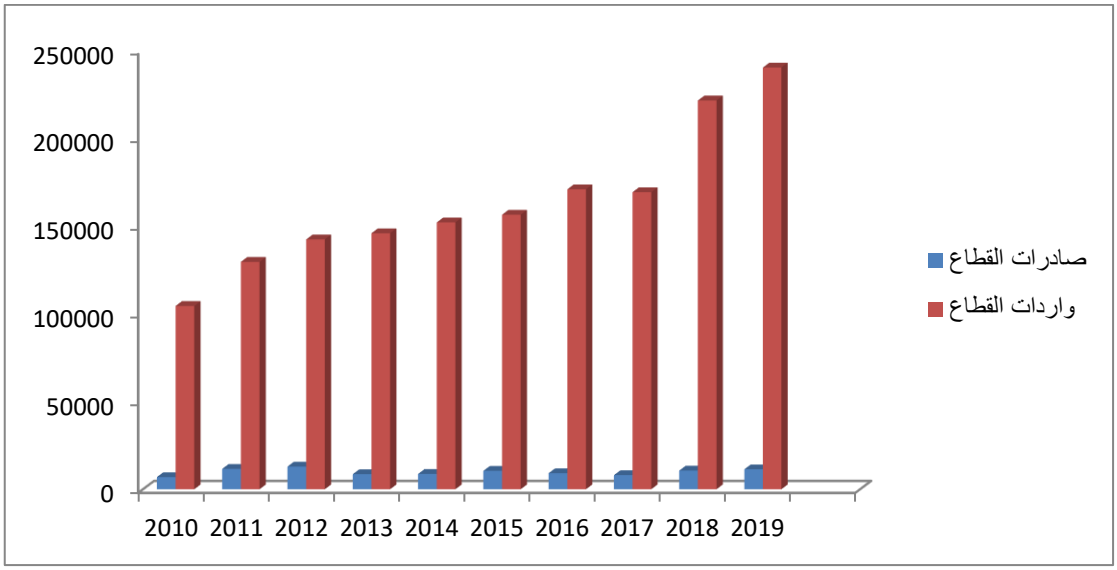

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم 02.

الصادرات: يمثل معدني الحديد والفوسفات من أهم صادرات المعادن الخام، فبداية من سنة 2010 بدأت مداخيل صادرات المعادن ترتفع وصولا الى سنة 2012 أين سجلت أعلى قيمة لها قدرها 13 مليار دج وأعلى نسبة من اجمالي الصادرات لنفس السنة بالإضافة الى نمو بنسبة 86.37% مقارنة بسنة 2010، بعد ذلك شهدت صادرات القطاع تذبذبا وصولا الى سنتي 2018 و2019 أين

عادت للارتفاع من جديد بمعدل نمو 64.13%، لكن تبقى مساهمة صادرات القطاع من اجمالي الصادرات ضعيفة جدا مقارنة بالواردات.

الواردات: شكلت واردات القطاع فرقا كبيرا مقارنة بالصادرات بلغت أقصاها 24 مليار دج سنة 2019، وبغض النظر الى امتلاك الجزائر من خيرات منجمية لا تعد ولا تحصى الا أنها تستوردها مما يكلفها مبالغ ضخمة لذلك، ذلك كتفسير واضح لتدني مساهمة هذا القطاع في تنويع الصادرات، كما تشكل التسهيلات في عملية التصنيع وتوفر عناصر الانتاج والموقع الجغرافي محددات لتنافسية صادرات القطاع وهذا ما لا تمتلكه الجزائر.

3- صادرات الصناعة التحويلية للمعادن للفترة 2010-2019:

تبين الدراسات الحاجة الى التغير الهيكلي، أي الانتقال من أنشطة منخفضة الانتاجية الى أنشطة عالية الانتاجية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع، وذلك بفضل مساهمة حصة صادرات الصناعة التحويلية للمعادن في التنويع الاقتصادي ورفع معدلات نمو الانتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية وتحقيق التكامل بينهم وتوضح الجداول والأشكال التالية تطور أهم صادرات منتجات المعادن المحولة خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم(9): صادرات الصناعة التحويلية للمعادن بالأسعار الجارية للفترة 2010-2019

السنوات	منتجات الحديد الصلب و الفولاذ	الأسمدة الفوسفاتية
2010	3403.6	3271
2011	4394.6	9352
2012	2878.2	11856
2013	1849.6	2222.3
2014	1207.5	23555.0
2015	539.5	42126.0
2016	248.0	49044.9
2017	1072.5	35736.9
2018	7541.4	110580.8
2019	13086.9	95941.0

La source: office nationale des statistiques ,évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 a2013 ,collection statistiques N°188/2014 ,série E statistiques économiques N°79 , novembre 2014 ,Alger.

ONS, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2014 à 2019 ,collection statistiques N°220/2021 ,série E statistiques économiques N°107,aout 2021, Alger .

من خلال الجدول يتبين أن صادرات الصناعة التحويلية للمواد المنجمية ركزت على منتجات الحديد الصلب والأسمدة الفوسفاتية، والتي بلغت اجمالي قدره 11.8 مليار دج خلال الفترة من 2010 الى 2019، وعرفت صادرات منتجات الحديد والصلب نموا متذبذبا للفترة من 2010 الى 2016، يتعلق الأمر بكل من السبائك الحديدية، أنابيب الحديد الزهر، الحديد الاسفنجي، مساحيق الحديد والمنتجات المسطحة المطلية بالزنك، ثم عادت للارتفاع تدريجيا في بقية السنوات لتبلغ معدل نمو 284.5% سنة 2019، أما بالنسبة لمنتجات الفوسفات فاتخذت وتيرة متزايدة طيلة الفترة 2010-2018، وصلت الى 11 مليار دج كأعلى قيمة سجلتها سنة 2018، وتتمثل منتجات الفوسفات في الأسمدة المعدنية المختلفة.

لقد شكل غياب الدراسات وعدم توفر المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشاكل التي تواجه الصادرات الوطنية، كما أن الظروف المتغيرة بالأسواق الخارجية خاصة المتعلقة بالمنافسة الحادة و المعتمدة على عاملي الأسعار والجودة وعدم القدرة على تقييم الفرص والتنبؤ بالطلب ثم تحديد الأهداف ورسم السياسات التصديرية .

المبحث الثالث: الاستفادة من التجارب العربية في مجال الاستثمار في قطاع المناجم

إن الثروة المنجمية هي تلك الثروة التي تساهم في تقديم العديد من المعادن، وأغلب الدول تهتم بها، وعلى رأسهم الدول العربية، فالوطن العربي هو الوطن المهتم بمجالات الثروة المعدنية وبإنتاجها على مستوى العالم، حيث تتوزع هذه الثروات في مناطق مختلفة وبكميات متفاوتة، ومن بينها المملكة السعودية والمملكة الأردنية.

المطلب الأول: تجربة المملكة السعودية

تحرص المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات والاستفادة من الإمكانيات الاستثمارية الهائلة في مجال التعدين كون المملكة أكبر منطقة للموارد المعدنية، مع وجود طفرة عمرانية محلية ساهمت في إنعاش قطاع المناجم، بالإضافة إلى وجود خطوات إصلاحية على أنظمة التعدين جعل من المملكة السعودية بيئة جاذبة للاستثمارات في هذا القطاع.

1- قطاع المناجم في المملكة السعودية:

لقد نتج عن أعمال المسح والتنقيب عن الخامات المعدنية التعرف إلى عدد كبير من المواقع، منها حوالي 980 موقعاً للذهب، و610 مواقع للفضة، و856 موقعاً للنحاس، و477 موقعاً للزنك، و282 موقعاً للرصاص، و76 موقعاً للنيكل، و117 موقعاً للكروم، و176 موقعاً للعناصر النادرة.

ومن أجل تطوير قطاع التعدين والمناجم أنشأت المملكة شركة التعدين العربية السعودية «معادن» بالمرسوم الملكي رقم 17/م وبتاريخ 1997/3/23 كشركة مساهمة سعودية، لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة برأس مال قدره أربعة آلاف مليون ريال سعودي، حيث تقوم الشركة بتوسيع نشاطها ليشمل تطوير الفوسفات، ومشروع الألمنيوم، ومشاريع أخرى تشمل معادن الأساس والمعادن النفيسة، وتتعاون الشركة مع الحكومة والمشرعين المحليين لوضع إطار تنظيمي لإدارة وتنظيم المناجم في المملكة السعودية.

كما أن أهم التطورات التي حدثت في قطاع التعدين والمناجم صدور نظام الاستثمار التعديني بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/47 وتاريخ 2004/10/04، هدفه إنشاء هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بقرار خصخصة شركة المعادن، وجاءت خطة التنمية "2015-2019" لتؤكد على التركيز على تعميق التنويع الاقتصادي بأبعاده المختلفة خاصة في مجال قطاع المناجم والصناعات التابعة له.[1]

[1] - أحمد عبد القادر المهندس، **التعدين والمناجم في المملكة العربية السعودية**، مجلة القافلة، أرامكو السعودية، 2018، ص: 1.

وحسب تقرير موجز الاستثمار لعام 2020 الذي يلخص أهم مستجدات الاستثمار في المملكة والذي قدم فيها السيد بندر الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية كلمته بشأن قطاع المناجم والتعدين والذي صرح فيه بأن هذا القطاع يعتبر من القطاعات المرتبطة بالأهداف الاساسية في زيادة الناتج المحلي والصادرات والتوظيف والاستثمار والمساهمة بشكل مباشر في التنويع الاقتصادي، وأن مبادرة تعديل نظام الاستثمار التعديني واللوائح المنظمة له أحد أهم مبادرات الاستراتيجية الشاملة لقطاع المناجم والصناعات المعدنية ، التي من شأنها تحقيق زيادة الاستثمار في هذا القطاع وتطوير الصناعة التحويلية المعدنية في المملكة بما يحقق الاستفادة منها بشكل كبير في سلاسل القيمة المضافة ورفع العائد من الخامات المعدنية ليصبح القطاع الركيزة الثالثة في الصناعة السعودية.

حسب ما صرح به السيد خالد المديفر نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية أن قطاع التعدين اليوم يقدم فرص استثمار مجدية فمن حيث الاستكشاف خصصت وزارة الصناعة والثروة المعدنية أكثر من 400000 كلم^2 لاستكشاف مجموعة متنوعة من المعادن، مثل الذهب الفضة النحاس الزنك المنجنيز والحديد، وتقديم التراخيص مما يجعل هذه المناطق متاحة للاستكشاف والتطوير. كما وضح دور مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلسلة قيمة قطاع التعدين من خلال السماح لها برهن تراخيصها للتمويل مع منحهم مناطق استكشاف كبيرة وتراخيص استغلال المناجم الصغيرة، فضلا عن صندوق التنمية الصناعية السعودي بفضل صلاحياته المعدلة حديثا تقديم ما يصل إلى 75% من إجمالي متطلبات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستكشاف أو تطوير المناجم أو الصناعات التحويلية لها.[1]

2- مساهمة قطاع المناجم في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة :

في سنة 2019 ساهم قطاع المناجم في المملكة بأكثر من 17 مليار دولار في الناتج المحلي الاجمالي منها 15% لأنشطة استخراج المعادن الخام و85% العمليات الوسطى والنهائية للمنتجات المعدنية المحولة، كما بلغ اجمالي صادرات القطاع 7 مليار دولار أما بالنسبة لعدد الرخص الصادرة للاستكشاف والتعدين بلغت أزيد من 2000 رخصة.

ان مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال دون المأمول إذ لم تتجاوز 17 مليار ريال، أي ما يعادل 2% فقط من إجمالي ناتج قطاع التعدين والتحجير، ونحو 0,44% في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالأسعار الجارية وفقا لتقديرات عام 2019، لذلك تسعى المملكة لتكثيف الجهود نحو تطوير هذا القطاع الحيوي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 240 مليار ريال بحلول العام 2030م. ولتحقيق ذلك، تبنت رؤية المملكة 2030 إجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية في قطاع التعدين وإطلاق مجموعة من المشروعات، والمبادرات، بما في ذلك:

[1] - خالد المديفر نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين، **موجز الاستثمار**، 2020، ص16.

_ تكثيف الاستكشاف وتسهيل استثمار القطاع الخاص في هذا المجال.

_ مراجعة إجراءات تراخيص الاستخراج.

_ بناء نظام بيانات متكامل حول مقدرات المملكة.

_ الاستثمار في البنى التحتية وتطوير أساليب التمويل وتأسيس مراكز التميز لدعم مشروعات القطاع.

كما تتبنى الرؤية لتنفيذ عددا من المشروعات بالشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة للعمل على رفع تنافسية وإنتاجية الشركات الوطنية عبر مجموعة من الشركات الدولية لتسهم في نمو القطاع وتوطين المعرفة والخبرات.

3- ميزات الاستثمار في قطاع المناجم في السعودية:

تعد السعودية الخيار الاستثماري الأمثل في قطاع المناجم، ذلك للموارد المعدنية الهائلة التي تمتلكها تتوفر على600000 ألف كم من مساحتها الإجمالية مصدرا للمعادن النفيسة والرئيسة في أكثر من 15 معدن ذو جدوى اقتصادية وتجارية في المملكة من بينها 65% فلزية تقدر قيمتها 1.3 تريليون دولار.[1]

الجدول رقم(10): القيمة المقدرة للموارد المعدنية في المملكة السعودية(مليار دولار)

المعدن	القيمة	المعدن	القيمة
نحاس	222	ذهب	229
فوسفات	321	فضة	37
زنك	138	حديد	70
فلسبار	18	يورانيوم	70
بوكسيت	14	السيليكا والحجر الجيري	140

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على موجز الاستثمار ص18.

وانطلاقا من هنا يمكن القول بأن المملكة السعودية تقدم الدعم الحكومي للقطاع من خلال الرؤية المستقبلية التي وضعتها المملكة والتي تهدف لاطلاق برنامج المسح الجيولوجي للبحث والتنقيب عن المعادن، وفي إطار الخطوة الاستراتيجية الرامية إلى تحسين صناعة التعدين في المملكة جاءت الموافقة على قانون التعدين الجديد بما يتوافق مع رؤية 2030 لتنويع الاقتصاد وتحرير كامل امكانيات الاحتياطات المعدنية الكبيرة في السعودية الهدف من هذا التعديل هو زيادة مساهمة قطاع التعدين بأزيد

[1] - موجز الاستثمار، **الملامح الرئيسية لقطاع التعدين**، ص: 18.

من 64 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي وأزيد من 7 مليار دولار في وفرة الواردات وأزيد من 200000 وظيفة.

المطلب الثاني: تجربة المملكة الأردنية

يعتمد اقتصاد المملكة بشكل رئيسي على قطاع الخدمات التجارة والسياحة وعلى بعض الصناعات الاستخراجية كالفوسفات الذي يعد الأردن ثالث أكبر مصدر لهذه المادة في العالم وبعض المعادن الأخرى والأسمدة.

يتكون القطاع أساسا من الصناعات الكبيرة من حيث حجم الاستثمارات (الفوسفات والبوتاس). وقد بدأت الكثير من شركات الاستثمار بهذا القطاع الواعد الذي يعتبر من أكبر القطاعات الصناعية من حيث حجم رأس المال للمنشآت الصناعية، كما أن منتجاته هي مدخلات إنتاج لصناعات أخرى مثل صناعة الأسمدة والأحماض والإسمنت وغيرها، وهناك الكثير من التوقعات الإيجابية لهذا القطاع مع تزايد القيمة المضافة المحلية والاستثمار في مجالات أخرى مثل رمال السيليكا وإقامة صناعات حقيقية، الأمر الذي يتطلب العمل على تفعيل استغلال الخامات غير المستغلة في المملكة للارتقاء بواقع هذا القطاع لتلبية الطلب الكبير، كما يقوم قطاع التعدين الأردني على استغلال العديد من الخامات اللافلزية(المعادن والصخور الصناعية) مثل الفوسفات، البوتاس، البازلت، الرمل الزجاجي والحجر الجيري وغيرها، وعلى الصناعات التحويلية القائمة على هذه الخامات مثل الأسمدة والأحماض والإسمنت، كما لا يوجد حتى الآن أي استغلال للخامات الفلزية مثل النحاس والذهب والعناصر الأرضية النادرة، وما يزال النشاط فيها مقتصرا على أعمال التنقيب والاستكشاف.

يعد الأردن أحد أكبر منتجي ومصدري الفوسفات، البوتاس، البرومين والأسمدة والأحماض الكيماوية في العالم، حيث يعتبر الأردن خامس دولة في العالم في إنتاج الفوسفات لعام2017، كما يعتبر الدولة العربية الوحيدة في إنتاج البوتاس، ومع توقع البدء باستغلال النحاس بعد الانتهاء من دراسات التقييم للخام، وتسويق الخامات الأخرى مثل رمال السيليكا والعناصر الأرضية النادرة سوف يكون له مردود إيجابي وكبير من حيث رفع نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج القومي الإجمالي.

يعتبر قطاع التعدين الاردني بشقيه الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية من أهم الروافد للاقتصاد الأردني، حيث يساهم بشكل فعال في تشغيل الأيدي العاملة المحلية ويعمل على تغطية حاجة السوق المحلي من الخامات الأولية ومن المنتجات الوسيطة والنهائية المتعلقة بهذا القطاع،

كذلك يساهم في توفير العملات الصعبة عن طريق التصدير، هذا بالإضافة إلى رفد خزينة الدولة بما يتحصل من ضرائب وعائدات ورسوم التعدين.

2- قطاع التعدين في الأردن:

يتألف قطاع التعدين الأردني من شقين رئيسين:

2-1- الصناعات التعدينية الاستخراجية

هي: صناعة الفوسفات، وصناعة البوتاس، وصناعة الملح، وصناعة الكربونات، وصناعة رمال السليكا المعالجة.

2-2- الصناعات التعدينية التحويلية بفرعيها

- الصناعات الكيماوية وتضم:

صناعة الأسمدة، وصناعة الأحماض الكيماوية، وصناعة فلوريد الألمنيوم وصناعة الجير الحي والمطفأ.

- الصناعات الإنشائية وتضم:

صناعة الإسمنت العادي والأبيض، وصناعة الصوف الصخري وصناعة الخزف(البلاط الصيني والأدوات الصحية)، وصناعة مواد البناء...

ونظرا لأهمية هذا القطاع فقد أولت سلطة المصادر الطبيعية اهتماما متزايدا بتشجيع الاستثمار في الخامات المعدنية خاصة بعد مشاركة الأردن في المؤتمرات الاقتصادية العالمية في بداية التسعينات، حيث قامت بفتح مديرية التسويق والمعلومات ثم أصبحت مديرية المعلومات والاستثمار، وقسما خاصا بتشجيع الاستثمار. وفي السنوات الأخيرة قامت السلطة بدراسة قطاع التعدين والصناعات التعدينية من خلال دعم مؤسستي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTDA) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية(UNDP) والحكومة الأردنية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وذلك بهدف تحديث التشريعات التعدينية ودراسة تنافسية قطاع التعدين وتطوير قدرات المؤسسات على استقطاب المستثمرين الأجانب في قطاع التعدين. وقد نفذ هذا، وقد قسم المشروع إلى أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: دراسة تحديث الأطر القانونية للتشريعات القائمة واقتراح التعديلات اللازمة.

المرحلة الثانية: دراسة تنافسية الصناعات التعدينية واقتراح خطة عمل للارتقاء بقطاع التعدين وتشجيع الصادرات.

المرحلة الثالثة: دراسة النظام الضريبي واقتراح التعديلات بما لا يؤثر سلبا على موارد الدولة.

المرحلة الرابعة: وضع استراتيجية لقطاع تعدين وصناعاته من خلال التعرف على أساليب تشجيع الاستثمار وتطوير عملية التسويق واستهداف المستثمرين.

3- مساهمة قطاع المناجم في الاقتصاد الأردني:

من حيث مدى مساهمة قطاع التعدين الأردني في الناتج القومي الإجمالي فقد بلغ مجموع عائداته حوالي2270,8 مليون دينار أردني عام2018، شكلت مانسبته7,6% من الناتج القومي الإجمالي، وقد توزعت هذه العائدات بين الصناعات التعدينية الاستخراجية بنسبة 72% والصناعات التحويلية بنسبة28% من قطاع التعدين وكما بلغت صادرات قطاع التعدين بشقيه الاستخراجي والتحويلي 1098 مليون دينار، وبما نسبته 19,7% مساهمة من مجمل الصادرات.

4- فرص الاستثمار في القطاع المعدني الأردني

على الرغم من صغر المساحة النسبي، فإن الأردن يتمتع بطبيعة جيولوجية متنوعة حيث تكشف الصخور بأنواعها المختلفة، من أقدمها في الجنوب وحتى أحدثها في الشمال. وتتحكم عوامل هامة في جيولوجية الأردن من ضمنها وقوعها على الطرف الشمالي لصخور القاعدة في الدرع العربي النوبي الذي يتمثل بصخور العقبة، وتأثير تقدم وتراجع البحر الذي كانت تتجمع فيه الرسوبيات البحرية والقارية، إضافة إلى حفرة الانهدام التي أدت إلى تكشف الصخور والتكوينات المختلفة للعصور القديمة والمتوسطة والحديثة.

هذا التنوع في الطبيعة الجيولوجية أدى إلى تنوع مصادر الثروات الطبيعية من معادن وصخور حيث يمكن القول أن هناك تواجدا لخام أو فلز أو معدن وصخر صناعي في أي تكوين جيولوجي مكتشف في الأردن، علما بأنه لازال عدد من التواجدات المعدنية لم يتم استغلالها أو تقييمها بعد.

كما توضح خارطة توضعات الثروات المعدنية والصخور الصناعية في الأردن أهم الخامات المعدنية المتاحة للاستغلال في القطاع الاستثماري والتي تتضمن وصف للخامات المعدنية في الأردن وطبيعتها والبيئة الجيولوجية لتوضعاتها واستعراض أهم المواصفات الكيميائية والفيزيائية لهذه الخامات والمتعلقة باستخداماتها الصناعية والاحتياطات الجيولوجية المقدرة لكل خام وذلك لتأكيد امكانياتها الاقتصادية.

وانطلاقا من هنا يتبين أن الأردن اهتمت بتطوير القطاع المعدني ذلك من خلال الخرائط الجيولوجية التي وضعتها حول توضع الخامات وتقسيماتها وأهم الفرص الاستثمارية لكل معدن، مما توفر هذه المعلومات القدرة على جذب المستثمرين لهذا القطاع.

خلاصة الفصل الثالث:

للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية حيث يزخر باطنها بموارد هامة ومتنوعة، كما يحتل الحديد والفوسفات قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة أما بقية المعادن الأخرى تحتوي على فلزات عديدة نذكر منها الملح الزنك، الرصاص والذهب، وقد اهتمت الجزائر بهذا القطاع من خلال منح تحفيزات لجذب الاستثمارات لهذا القطاع كما قامت بإطلاق عدة مشاريع استثمارية، وقد تبين أن هذا القطاع يساهم في أفضل الحالات بـــ 0.2% من الناتج المحلي الاجمالي، كما أن الواردات من المعادن الخام تفوق الصادرات بأضعاف، فبالنظر الى تجارب بعض الدول العربية في النهوض بقطاع المناجم والصناعات التابعة له من صناعة استخراجية و تحويلية للمعادن، نجد أن المملكة السعودية لم تقدم اهتمام كبيرا للقطاع المنجمي والذي لازالت مساهمته ضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي لكنها باتت تبحث عن حلول للنهوض بالقطاع هذا ما أظهرته توجهات وبرامج رؤية المملكة كذلك تعديل نظام الاستثمار في المناجم و الصناعات المعدنية، وقد وضحت تجربة المملكة الأردنية أهمية القطاع في دعم الاقتصاد ومدى مساهمته المميزة في الناتج القومي الاجمالي.

خاتمة

يعتمد تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر وكسب معركة بناء اقتصاد قوي بعيدا عن قطاع المحروقات بصفة رئيسية على تنويع هيكل الانتاج والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الصناعية الانتاجية، من جهة أخرى فان ثراء أي دولة بالثروات الباطنية كالجزائر هو نعمة عليها في حال ما تم استغلالها بالشكل الأفضل، خصوصا في عملية التصنيع، ولقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة في سبيل تنويع هيكل اقتصادها والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، وفي الفترة الأخيرة قامت بتحديث مختلف القطاعات الاقتصادية على غرار قطاع المناجم وتطوير الصناعات المحلية وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وغيرها من المجهودات التي بذلتها ولا زالت تبذلها على يومنا هذا.

1- اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى:

"تتميز الاستثمارات في قطاع المناجم بأنها أنشطة اقتصادية لها شروط وضوابط تحكمها"، تم اثبات صحتها، لأن الثروة المنجمية ملك للمجموعة الوطنية، وعليه فالاستثمار في هذا القطاع يتطلب الحصول على تراخيص بالاستكشاف والاستغلال والتنقيب مما يجعله قطاعا مقننا وحساسا.

بالنسبة للفرضية الثانية:

"يمكن للقطاع المنجمي أن يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال عمليات التصنيع، كتحويل الثروات المنجمية أو المعادن من حالتها المعدنية الطبيعية إلى منتجات جديدة يمكن استعمالها في عدة صناعات"، وقد تم اثبات صحتها، اذ أن الثروة المنجمية تعد الشريان المغذي لجميع أنواع الصناعات التي يتم تحويلها، حيث تساهم في تنوع من مصادر الدخل. فالحديد مثلا اذا ما تم استخراجه وتحويله يساهم في أشغال البناء وكذلك الصناعات الخفيفة والثقيلة مثل الجسور والسفن والسيارات...

بالنسبة للفرضية الثالثة:

"يحتل القطاع المنجمي مكانة خاصة في الاقتصاد الوطني فهو يساهم في خلق الثروة وتنويع الاقتصاد الوطني" ، وقد تم اثبات خطئها، لأنه وفق النتائج التحليلية فإن مساهمة الصناعة الاستخراجية للمعادن ذات نسبة مساهة ضعيفة جدا في الناتج الداخلي الخام و تنويع الصادرات، أما بالنسبة للصناعة التحويلية فلم تشهد غير صناعة الحديد والصلب وصناعة الأسمدة الفوسفاتية.

2- **النتائج العامة للدراسة:**

يمكن تقسيمها الى:

2-1- النتائج النظرية:

من خلال الدراسة النظرية يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

- الاستثمار أهم عامل تعتمد عليه الدولة من أجل تمويل الخزينة العمومية، فهو محركا للنمو الاقتصادي فبدون وجود استثمار لا يمكن للدولة أن تطمح للتنمية.

- ان الاستثمار في القطاع المنجمي يعني أولا دراسة الآليات القانونية للقيام بالمشروع من ثم دراسة جدواه الاقتصادية وبعدها القيام بعملية التعدين أي استخراج المعادن من باطن الأرض.

- من أهم آليات تحقيق التنويع الاقتصادي نجد ضرورة التنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تساهم الاستثمارات الصناعية الاستخراجية والتحويلية للثروات المنجمية في تحقيق التنويع الاقتصادي.

2-2- النتائج التطبيقية:

- الجزائر لديها ثروة منجمية هائلة واحتياطات ضخمة من المعادن المختلفة ذات الجدوى الاستثمارية الاقتصادية ما يؤهلها لتنويع اقتصادها.

- قامت الجزائر بسن قوانين ومنح تسهيلات ووضع خطة استراتيجية من أجل تطوير بعض المشاريع في القطاع المنجمي تهدف من خلالها الى جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

- بالرغم من الثروات المنجمية الهائلة التي تحتويها الجزائر الا أنها لم تؤدي بعد الدور المطلوب في ترقية الاقتصاد الوطني ولازالت مساهمة القطاع في الناتج المحلي ضعيفة جدا.

– بالنظر إلى تجربة المملكة نرى أنها قامت سنة 2019 بتعديل قانون المناجم وخصخصة مؤسسة المعادن التي كانت تابعة للقطاع العام، كذلك منحت فرصة لمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الاستكشاف ومنحهم تسهيلات للحصول على تراخيص استغلال المناجم الصغيرة كذلك تقديم صندوق التنمية الصناعي 75% من اجمالي متطلبات التمويل لتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستثمار وتطوير المناجم والصناعات التحويلية للمعادن.

– بالنظر إلى تجربة المملكة الأردنية نرى أنها قامت بوضع خرائط جيولوجية توضح توضعات الثروات المنجمية كالمعادن والصخور الصناعية كذلك بيئتها واحتياطات كل منجم ما أكد إمكانياتها ووضح الجدوى الاقتصادية للاستثمار في تلك المناجم.

3– الاقتراحات:

– التجسيد الفعلي للمشاريع الهيكلية إلى جانب استكمال مخطط تطوير مؤسسات المجمع المنجمي " manal ".

– تفعيل برنامج للمسح الجيولوجي الشامل والاستكشاف للبلاد من أجل القيام بإحصاء دقيق لمختلف الثروات المنجمية في البلاد.

– ضرورة خوصصة قطاع المناجم لجلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لهذا القطاع وإزالة احتكار الدولة للنشاط المنجمي.

– ضرورة عقد اتفاقيات مع معاهد البحث العلمي والجامعات من أجل الاستفادة من النظريات الحديثة في مجال استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة لرفع مستوى الانتاج.

– الاعتماد على التقنيات الحديثة في استغلال الموارد المعدنية.

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1-1- الكتب :

-أحمد فؤاد ابراهيم مغازي و آخرون، **بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية**، ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، 2016، ط1.

-آدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999

-امراجع عطية السحاتي، **التنوع الاقتصادي ودوره في دعم التنوع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي الليبي**، دون دار نشر، بنغازي، ليبيا، 2020.

-حبيب الله بن محمد التركستاني وآخرون، **التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ط1.

-حسن أحمد شحاتة، **الكيمياء في حياتنا اليومية**، دار النشر للجامعات، دون بلد نشر، 2014، ط1

-حسني علي خريوش وآخرون، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، 1999.

-حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992.

-دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2009.

-الزين منصوري، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012، ط1.

-سيد سالم عرفة، **التسويق الصناعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ط1.

-طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ط1.

-عماد محمد إبراهيم خليل، **علم المعادن**، المختبر الجيولوجي دبي، دون بلد نشر، 2014.

-فاتن عبد الأول منشى، **الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، دون بلد نشر، 2019، ط1.

-فتيحة فيصل منيعي، **النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ط1.

-قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار(النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ط1.

-محمد عبد الفتاح سماح، **الحق في البيئة والحق في التنمية وإشكالية التوفيق بينهما**، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

-محمد عبد الله شاهين محمد، **الصناعات العربية وآثارها على التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2019.

-محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2004، ط3.

-محمود أحمد الشافعي، **اقتصاد وتخطيط الصناعة**، مطبعة الرياض، دمشق، 1986.

-محمود عبد الفتاح رضوان، **البرنامج العلمي لكتابة الخطة الاستراتيجية**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ط1.

-مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ط2.

-مروان شموط وكنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

-هواري معراج وآخرون، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ط1.

1-2-المذكرات و الأطروحات:

-أسماء بللعما، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،2017-2018.

-زروق بن موفق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018-2019.

-سعاد يحيى، **دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية وآفاق تطويرها-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي(2008-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.

-سليم بن رحمون، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.

-صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية-دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

-عبد الحكيم سليماني، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد دراسة حالة مؤسسة اقتصادية -الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020.

-عبد الرحمان عزاوي، **الرخص الإدارية في التشريع الجزائري**، رسالة لنيل درجة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2007-2008.

-كريمة جحنين، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2018)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020-2021.

-محمود سردون، **النظام القانوني لممارسة الأنشطة المنجمية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015-2016.

-مهدي قيطون، **أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية قياسية للفترة(2000-2016)-حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019.

-نصر الدين نمري، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري "دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية الصناعية الجزائر العاصمة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

-هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية للفترة 1980ـــ2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

1-3-الملتقيات والمؤتمرات:

-سارة عبدلي و حياة هميسي، **المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي ـــمحدداته مؤشراته**، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، (الجزائر) 2021/11/14.

-فاطمة الزهراء بن يوب، **تنمية الصادرات الغير نفطية كبديل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي14و15 أكتوبر، 2017.

-محمد عرقاب، **اليوم الإعلامي المنظم حول ترقية الاستثمار في قطاع المناجم**،الجزائر، 2021/11/30.

-ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، يومي 16 و17فبراير 2014.

1-4- المجلات و المقالات:

-أبو بكر بوسالم وحبيبة عامر، **الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية في الجزائر كحتمية استراتيجية للتنويع الاقتصادي**، مجلة القانون العقاري والبيئة، كلية الحقوق والعوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد08، 2017.

-أحمد ضيف وأحمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 19، الشلف، 2018.

-أحمد عبد القادر المهندس، **التعدين والمناجم في المملكة العربية السعودية**، مجلة القافلة، تصدر عن أرامكو السعودية، تصدر كل شهرين،2018.

-أسماء بللعما، **التنويع الاقتصادي وارساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، العدد02، 2020.

-اسماعيل صاري ومختار بوضياف، **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، العدد 01، 2019.

-إلهام بخوش، **النظام القانوني للتراخيص المنجمية في التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي -ــتبسةــ-، العدد02، الجزائر، 2022.

-حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016.

-رباب حازم وسامية بوضياف، **تأثير الأعباء الضريبية في المؤسسات المنجمية على سياسة توزيع الأرباح ــدراسة تطبيقية على شركة مناجم الفوسفات-تبسة**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، العدد01، الجزائر، 2022.

-زايد بوالقرارة، **النظام القانوني للاستثمار في عمليات خوصصة تسيير قطاع المناجم**، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 04، 2019.

-سفيان غواس وسليمان كعوان، **تحرير قطاع الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعاوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد02، 2021.

-سليم مجلخ ووليد بشيشي، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة1996-2019** ، مجلة الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد01، 2022.

-سمير بوختالة ومحمد زرقون، **دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة اقتصادية تحليلية)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد02، الجزائر، 2015.

سوناطراك نيوز، العدد 37، الجزائر، 2022.

-الطاهر شليحي وزروق بن موفق، **المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية**،مجلة الحقيقة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية، العدد04، أدرار، 2018.

-محمد خميسي بن رجم وآخرون، **فرص وتحديات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا(كوفيد19)**، منشورات مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشريف مساعدية، سوق أهراس،2021.

-مصطفى بوضياف، **أحكام النشاط المنجمي البحري في التشريع الجزائري**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس ــالمديةــ، العدد04، الجزائر، 2016.

-نجاة كورتل وآخرون، **دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر**- دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في أداء الاقتصاد الكلي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 02، جامعة قسنطينة2، 2020.

-نجاة كورتل، **الاقتصاد الجزائري بين الواقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي-دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، العدد52، 2019.

1-5- التقارير والنشريات:

-عادل عبد العظيم، **اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 67، الكويت، نوفمبر2007، ص: 14.

-المادة 11 من القانون 05/14 المؤرخ في 2014/02/24، يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد18، الصادرة ب2014/03/30.

-**الملامح الرئيسية لقطاع التعدين**، موجز الاستثمار، 2020.

-هبة أحمد عبد الدايم ونجلاء مأمون غريب، **صناعة الفوسفات دوليا ومحليا**، بنك الاستثمار القومي، قطاع الاستثمار والموارد، الدعم الفني للاستثمار، 2017.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

_Maliki Samir B et autres, **Algeria's economic diversification and economic growth: an ARDL bound approach testing, review mecas**, university of telemcen, N1,2021.

3- مواقع الأنترنت:

http://www.aps.dz

http://www.edarabia.com

http://www.news.radioalgerie.dz

https://ar.tradingeconomics.com

https://gloriousalgeria.dz.com

https://www.aisusteel.org

https://www.aps.com

https://www.energy.gov.dz

https://youtu.be/5-ay-atsoog

https://youtu.be/G3T6LuRERq8

www.arabberg.comhttp://

الملاحق

الملحق رقم(01):الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع المنجمي بالأسعار الجارية للفترة 2010-2019

	انجازات قطاع المناجم و المحاجر			
السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	الانتاج المحلي الاجمالي للقطاع	القيمة المضافة الاجمالية
2010	28684.7	4264.4	32949.1	18205.5
2011	33816.5	4493.0	38309.5	19546.4
2012	40306.5	4897.9	45204.4	22750.5
2013	40124.8	4025.6	44150.3	22443.4
2014	41514.6	3728.7	45243.3	23043.1
2015	47639.1	3862.4	51501.5	26319.7
2016	51302.9	4484.4	55787.3	28412.6
2017	45043.4	5141.3	50184.7	26318.4
2018	52798.5	5333.2	58131.6	34355.5
2019	55898.3	5442.0	61340.3	33059.2

La source : Office nationale des statistique, Activité industrielle de 2010 a 2019 , collection statistique N°218/2020 ,Série E, Statistiques économiques N°105, Alger, p 41

الملحق رقم (02): نصيب قطاع الصناعة الاستخراجية للمعادن الخام من الصادرات والواردات بالأسعار الجارية للفترة 2010-2019

	صادرات القطاع	نسبة المساهمة من إجمالي الصادرات%	واردات القطاع	النسبة من إجمالي الواردات%
2010	6977.0	8.0	104838.7	5.2
2011	11717.1	9.5	129895.1	6.2
2012	13002.8	9.7	142651.7	7.1
2013	8649.9	6.9	146145.0	5.6
2014	8818.0	4.9	152334.9	5.6
2015	10602,2	6.1	156682.6	5.1
2016	9238.2	5.8	171125.4	5.5
2017	8101.7	4.7	169513.7	5.8
2018	10733.4	3.7	220315.8	7.2
2019	11451.5	4.5	240315.8	7.9

La source: Office nationale des statistique, Activité industrielle de 2010 2019 , collection statistique N°218/2020 ,Série E, Statistiques économiques N°105, Alger, p 43.

الملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة حول الاستثمار في القطاع المنجمي كآلية لتنويع النشاط الاقتصادي في الجزائر مع دراسة تجارب عربية مختارة، إلى ابراز أهمية الاستثمار في قطاع المناجم بالاعتماد على الثروات المتاحة في البلاد ومدى امكانية الصناعة الاستخراجية والتحويلية للثروات المنجمية في تحقيق التنويع الاقتصادي، والوقوف على أهم تجارب الدول العربية من أجل امكانية الاستفادة من نقاط قوتها في تطوير الاستثمارات في هذا القطاع، حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك مقومات وثروات معدنية هائلة، وبالرغم من توفرها على جملة من الامكانيات الاقتصادية والمعطيات الجغرافية الا أن هناك العديد من المعيقات التي تحد من استغلال تلك الثروات، وتحد من جذب الاستثمارات لهذا القطاع الحيوي، منها ملكية المناجم للقطاع العام، عدم توفر المعلومة الجيولوجية لتقييم جدوى المشاريع المنجمية، عدم توفر الوسائل والتقنيات الحديثة اللازمة لعمليات البحث والتنقيب والاستغلال.

الكلمات المفتاحية: **استثمار، تنويع الاقتصادي، قطاع منجمي.**

Abstract :

This study on invesment in the mening sector as a mechanism for diversifying economic activity in Algeria with a study of selected arab experience aimes to excretion the importance of investment in the mining sector depending on the available wealth in the country and the extent to which the extractive and transformative industry of mining wealth can achieve economic diversification, and stand on the most important the experiences of the arab countries in order to benefit from their strengths in the development of investments in this sector, As it was concluded through this study that Algeria possesses enormous mineral resources and resources and despite its availability on a number of economic capabilities and geographical data, there are many obstacles that it limits the exploitation of these resources and limits the exploitation of these resources and limits the attraction of investments of this vital sector, including the ownership of mines for the public sector, the lack of geological information to assess the feasibility of mining projects, the lack of modern means and technologies necessary for research exploitation.

Keywords: **investment, economic diversification, mining sector**